معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تطبيق مواصفات الإنتاج الدولية

أحمد جلاد

2009

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تطبيق مواصفات الإنتاج الدولية

أحمد جـــلاد

2009

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

غانية ملحيس (الرئيسة)، سامر خوري (نائب الرئيس)، غسان الخطيب (أمين الصندوق)، لؤي شبانة (أمين السر)، نبيل قدومي، هبة حندوسة، جورج العبد، رجا الخالدي، رامي الحمد الله، رضوان شعبان، طاهر كنعان، صبري صيدم، سمير حليلة، نعمان كنفاني (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2009 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 4/2987053، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@pal-econ.org

الصفحة الإلكترونية: http://www.mas.ps

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تطبيق مواصفات الإنتاج الدولية

أحمد جـــلاد

2009

تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تطبيق مواصفات الإنتاج الدولية

الباحث: أحمد جـــلاد، مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية

المراجعة والتقييم: صلاح الدين العودة، مدير عام غرفة تجارة رام الله، ومحاضر في جامعة القدس.

التنسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم من مركز بحوث التنمية الدولية–كندا IDRC

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2009
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

تقديـــــــم

أطلق معهد ماس، بالتعاون مع مركز بحوث التنمية الدولية– كندا (IDRC)، في تشرين الأول (أكتوبر) 2008، مشروع بحث لمدة سنتين يتعلق بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الفلسطينية. ويهدف برنامج البحث إلى دراسة واقع هذه المنشآت ودورها في الاقتصاد الفلسطيني (مساهمتها في القيمة المضافة وفي التشغيل وفي التصدير). ويسعى البرنامج إلى تسليط الضوء على المشاكل التي تعاني منها هذه الشركات والى صياغة التوصيات المناسبة لخلق بيئة مواتية لانتعاش المنشآت الصغيرة وتطويرها.

ولقد قام معهد ماس في مطلع العام 2009 بنشر ثلاث دراسات في إطار برنامج البحث هذا هي: "مشاكل المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين"، "تقييم البيئة القانونية للمنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين"، و"تجارب الدول في تطوير أعمال المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة".

وفي المرحلة الحالية الوسيطة من برنامج البحث يقوم المعهد الآن بإصدار أربع دراسات أخرى: "مراجعة نقدية لمشروع قانون المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين"، "تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تطبيق مواصفات الإنتاج الدولية"، "الزراعة المروية كمنشآت أعمال في فلسطين"، و"تسويق منتجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة".

انطلق اهتمام المعهد بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من كونها تشكل العمود الفقري للقطاع الخاص الفلسطيني، على ضوء حصتها في التشغيل والإنتاج والتصدير. وسيقود النهوض بتلك المنشآت إلى نتائج وآثار ملموسة على نوعية الحياة في الأراضي الفلسطينية. إن دراسة أوضاع هذا القطاع وتحليل المشكلات التي تعترض سبيل تطوره، سيوفر المعرفة اللازمة لمساعدة صانعي القرار على صياغة الحلول الفعالة للنهوض بالقطاع الخاص وتمكينه من القيام بدوره كمحرك للتنمية.

وأود هنا أن أعبر عن امتنان معهد ماس لمركز بحوث التنمية الدولية–كندا (IDRC) لتمويله هذا البرنامج البحثي.

نعمان كنفانـــي
المديـــر العـــام

المحتويـــــــات

1- مقدمـــة	**1**
1-1 مشكلة الدراسة	2
1-2 أهمية الدراسة	3
1-3 أهداف الدراسة	4
1-4 منهجية الدراسة	5
1-5 محتوى الدراسة	6
2- نظريات وأدبيات سابقة	**7**
2-1 نبذة تاريخية	7
2-2 تعريف المواصفات والمقاييس	11
2-3 غايات ومبادئ التقييس	13
2-3-1 مواءمة الغرض	*13*
2-3-2 الانسجام (التوافقية)	*13*
2-3-3 التبادلية	*14*
2-3-4 ضبط التنوع	*14*
2-3-5 السلامة	*15*
2-3-6 حماية البيئة	*15*
2-3-7 الاستغلال الأمثل للمصادر	*16*
2-4 تصنيف المواصفات:	16
2-4-1 مستوى المواصفة	16
2-4-2 قطاع المواصفة	19
2-4-3 موضوع المواصفة	19
2-5 فوائد التقييس	21
2-5-1 فوائد التقييس للمنشآت (ص.ص.م)	21
2-5-2 فوائد التقييس للمستهلك	22
2-5-3 فوائد التقييس للباحثين والأكاديميين	22
2-5-4 فوائد التقييس للهيئات الرقابية التابعة للأجهزة الحكومية	23

2-6 الأدبيات السابقة 23
2-6-1 دراسة الأثر الاقتصادي للمواصفات 24
2-6-2 دراسة الفائدة الاقتصادية للمواصفات 25
2-6-3 دراسة تكاليف الجودة الملازمة للعمليات الإنتاجية في قطاع الصناعات الغذائية في فلسطين: بناء نموذج لاحتساب التكاليف وتطبيقه على حالة دراسية 26
2-6-4 دراسة حول قطاع الصناعات الغذائية في فلسطين 27
2-6-5 دراسة حول قطاع الصناعات النسيجية والملابس في فلسطين 28

3- المواصفات وارتباطها بالتعليمات الفنية واتفاقيات التجارة وبروتوكول باريس الاقتصادي 31
3-1 تعريف التعليمات الفنية الإلزامية 31
3-2 العلاقة بين المواصفات والتعليمات الفنية الإلزامية 32
3-2-1 جهة الإصدار والإعداد 33
3-2-2 إلزامية التطبيق 34
3-3-3 الهدف من الإعداد 35
3-3 استخدام المواصفات كمرجعية للتعليمات الفنية الإلزامية 36
3-4 اتفاقية التجارة الحرة المتعلقة بالعوائق الفنية للتجارة 37
3-5 بروتوكول باريس الاقتصادي 39

4- مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية وتقييم دورها 43
4-1 نشأتها 43
4-2 مهام المؤسسة انجازاتها وتحدياتها 45
4-2-1 التوصيف 45
4-2-2 التعليمات الفنية الإلزامية 47
4-2-3 منح شهادات المطابقة 48
4-2-4 المعايرة الصناعية والمترولوجيا القانونية 50
4-2-5 الاعتماد 50
4-2-6 خدمات أخرى 51

5- تحليل مخرجات الدراسة **53**
5-1 منهجية الاستبانة 53
5-2 تحليل النتائج 55
5-2-1 الجزء الأول 55
5-2-2 الجزء الثاني 55
5-2-3 الجزء الثالث 56
5-2-4 الجزء الرابع 58
5-2-5 الجزء الخامس 58
5-2-6 الجزء السادس 58

6- الاستنتاجات والتوصيات **59**

المراجـــــع **65**

ملخص تنفيذي

يتزايد الاهتمام بالمنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة (ص.ص.م) كونها تشكل 99% من المنشآت العاملة في فلسطين، وبسبب أهميتها في الاقتصاديات المحلية. وتواجه هذه المنشآت تحديات وصعوبات كبيرة. ومن أبرز هذه الصعوبات ضعف قدرة هذه المنشآت على تحقيق متطلبات المواصفات التي تفرضها جهات الترخيص والرقابة في الأجهزة الحكومية، والتي يفضلها المستهلك لتعزيز ثقته وإقباله على منتجات هذه المنشآت. وتحتاج المنشآت (ص.ص.م) المواصفات الفنية كذلك لتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية المفتوحة من خلال قدرتها على خفض التكاليف وزيادة جودة المنتج سواء كان هذا المنتوج سلعة أو خدمة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وفهم أهمية ودور المواصفات في تطوير وتنمية المنشآت (ص.ص.م)، وزيادة قدرتها الإنتاجية وبالتالي زيادة القدرة التنافسية واجتذاب أسواق جديدة داخلياً وخارجياً، حيث تبحث الدراسة في صحة فرضية مفادها أن تطبيق المواصفات من قبل المنشآت (ص.ص.م) يساعد في زيادة قدرتها الإنتاجية والتنافسية، وتعزيز قدرتها على اجتذاب وفتح أسواق داخلية وخارجية جديدة.

تحقيقاً لأهداف الدراسة، تم الاستفادة من الأدبيات والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة والتي تهتم بالتعريف النظري للمواصفات، وأسباب نشأتها، وآلية ومراحل إعدادها، بالإضافة إلى تقسيماتها وأهميتها لمختلف الأطراف. وتم مراجعة اتفاقيات التجارة الدولية وبروتوكول باريس الاقتصادي للتعرف على كيفية تناولها للمواصفات والتعليمات الفنية الإلزامية، وتعظيم استفادة المنشآت من البنود والأحكام الواردة في هذه الاتفاقيات. وأفردت الدراسة فصلاً للتعريف بمؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، ودورها في تنمية ودعم المنشآت (ص.ص.م). وعقد فريق البحث نقاشات مركزة ضمت عدداً من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال المواصفات والمقاييس. كما تم إعداد استبانة متخصصة موجهة لعينة مستهدفة من المنشآت لتعرف

على آراء أصحابها حول عدد من المواضيع، أبرزهـا وعـيهم بأهميـة المواصـفات وتأثيرها على تكاليف الإنتاج وقدرتها على تعزيز تنافسية هذه المنشآت والمعيقات التي تعترض تطبيقهم للمواصفات.

الدراسات السابقة

تشير الدراسات التي تم الاطلاع عليها إلى أن تطبيق المنشآت لمواصفات مقبولة دولياً يساعد في نفاذ منتجاتها إلى أسواق عالميـة عديـدة. وتبـين الدراسـات أن تطبيـق المواصفات يساهم في زيادة القدرة التنافسية وإزالة العوائق الفنية. ويـنعكس تطبيـق المواصفات إيجابياً على تحسين جودة المنتجات وتقليل تكاليف الإنتاج بشكل ملمـوس. أما بالنسبة لتأثير المواصفات على الاقتصاد بشكل عام، فقد أثبتت إحدى الدراسات بأن المواصفات ساهمت برفع إنتاجية العامل البريطاني بمقدار 13% خلال الفترة ما بـين 1948–2002. ووفقاً لدراسة أخرى أعدت في ألمانيا، فإن تطبيق المواصـفات يـسهم بتحقيق نمو في الناتج المحلي بنسبة 1%. وبينت نتائج دراسة أعدت على الـصناعات الغذائية الفلسطينية بأن بناء نظام جودة يتوافق والمواصفات ذات الصلة سـيعمل علـى تخفيض تكلفة الإنتاج بنحو 19%.

تعريف المواصفات والتعليمات الفنية

تعرف المواصفات بأنها وثيقة توضع بالاتفاق العام، وتقرها جهة معترف بها كمؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية أو المنظمة الدولية للتوصيف أو غيرها من الجهـات ذات الصفة الاعتبارية. وتحدد هذه الوثيقة قواعد وإرشادات أو خصائص للأنـشطة أو المنتجات بهدف تحقيق أقصى درجات الجودة والأمان البيئي والصحي. ويجب أن تستند المواصفة القياسية إلى نتائج علمية وتقنية وخبرة في المجالات المختلفة. ويظهـر مـن نشأة المواصفات أنها وليدة الاحتياجات البشرية والرغبة بالموازنة بين زيـادة الإنتـاج وضمان جودته، وأن تطورها مرتبط بتنامي تلك الاحتياجات وتغير أنماط الإنتاج. ويتم إعداد المواصفات من ذوي الخبرة والاختصاص، ويختلف تصنيفها باختلاف مـستوى قبولها، وبالمشاركين في إعدادها، وباختلاف مواضيعها. وتختلف المواصفات القياسـية

عن التعليمات الفنية في عدة جوانب، أهمها صفة الإلـــزام للتعليمـــات الفنيـــة مقابـــل الاسترشاد بالنسبة للمواصفات، كما تهدف التعليمات الفنيـــة لتـــوفير الحمايـــة البيئيـــة والصحية في حين ترتبط المواصفات بضبط الجودة وتحسين الأداء.

اتفاقيات التجارة الدولية واتفاق باريس الاقتصادي

تعد المواصفات والتعليمات الفنية الإلزامية من أبرز العوائق الفنية غير الجمركية وفقـــاً لتعريف منظمة التجارة الدولية. وتشير اتفاقيات التجارة الدولية إلى ضـــرورة التـــزام الدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية بإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية أمام حركة وتدفقات المنتجات بين الدول الأعضاء في المنظمـــة. ويتوجـــب علـــى الـــدول الأعضاء إعداد وتبني مواصفات وتعليمات فنية إلزامية تتناغم والمواصـــفات الدوليـــة الصادرة عن منظمة التوصيف الدولية. وتلزم اتفاقيات التجارة الدولية الدول الأعـــضاء بالمنظمة أن لا تمايز في التعامل بين المنتجات المستوردة والمحلية فيما يتعلق بفـــرض المواصفات والتعليمات الفنية الإلزامية. وفي إطار سعي السلطة الفلسطينية للانـــضمام لمنظمة التجارة الدولية، والاستفادة من المزايا المتحققة للدول الأعضاء، يتوجب عليهـــا الالتزام بنصوص ومضامين اتفاقيات التجارة الدولية في مختلف المواضـــيع وتحديـــداً الأحكام المتعلقة بالمواصفات والتعليمات الفنية.

أتاح اتفاق باريس الاقتصادي للسلطة الفلسطينية إمكانية وضع شروط الاستيراد وتحديد المواصفات الفنية للسلع المستوردة وفقاً لقـــوائم الـــسلع A1 وA2. ويـــسمح الاتفـــاق للفلسطينيين تحديد شروط استيراد السلع ومواصفاتها الفنية في حدود الحصة (الكوتـــا) المتفق عليها. في المقابل، تخضع المستوردات الفلسطينية خارج إطار الكوتا للمعـــايير والمواصفات الفنية الإسرائيلية. وتواجه السلطة الفلسطينية صعوبات عملية في تطبيـــق المواصفة الفلسطينية على السلع المستوردة بسبب ضعف القدرات والإمكانـــات الفنيـــة والمادية اللازمة لفحص السلع المستوردة.

دور مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية

قامت مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية بدور جيد منذ تأسيسها، حيث أعدت وتبنت 950 مواصفة، و24 تعليماً فنياً إلزامياً، ومنحت 159 شهادة إشراف و73 شهادة جودة، كما اعتمدت 33 مختبر فحص. وتواجه المؤسسة عدداً كبيراً من التحديات التي تحد من فاعليتها ومن قدرتها على القيام دورها. ومن أهم التحديات، إمكانية قبول المواصفات الفلسطينية وتناغمها مع المواصفات الدولية، وتوفر الإمكانيات لدى المنشآت الإنتاجية الفلسطينية لتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية، إضافة إلى مصداقية وقبول شهادات الإشراف والجودة واعتماد المختبرات الممنوحة من قبل المؤسسة. ويتمثل التحدي الأبرز بقدرة مؤسسة المواصفات والمقاييس على توفير القدرة الفنية للفحص والمطابقة من خلال توفير مختبرات الفحص وتشغيلها. ومن أهم المهام التي يجب أن تعمل المؤسسة عليها نشر وعي وثقافة المواصفات، حيث لم تحقق المؤسسة انجازات ملموسة في هذا المجال.

تحليل النتائج

- إن 57% من المنشآت (ص.ص.م) العاملة في الأراضي الفلسطينية تطبق المواصفات، وأن 22% من المنشآت حصلت على شهادة تثبت جودة منتجاتها ومطابقتها للمواصفات ذات الصلة.
- تواجه المنشآت (ص.ص.م) صعوبات تعيق تطبيق المواصفات، ومن أهمها:

  - انخفاض وعي هذه المنشآت بأهمية المواصفات ودورها في تطوير تلك المنشآت.
  - انخفاض وعي المستهلك بأهمية المواصفات في توفير الحماية الصحية والبيئية والاقتصادية.
  - غياب أو نقص التشريعات والأنظمة الملزمة بتطبيق المواصفات الفنية.
  - عدم توفر القدرات الفنية لدى مؤسسة المواصفات من أجل تطبيق المواصفات أو التحقق منها، مثل وجود مختبرات الفحص والاختبار.

- ✧ تستخدم المنشآت المواصفات في شراء المواد الخام وتتبع العملية الإنتاجية وتحديد خصائص المنتجات النهائية، إضافة إلى فحص المنتجات النهائية وتحديد مواصفات التغليف والتخزين والنقل.
- ✧ تهدف المنشآت من خلال تطبيق المواصفات لتوسيع الخيارات التسويقية، وضمان ثبات الجودة، وترى المنشآت بأنها وسيلة مناسبة للتحقق من مطابقة عناصر الإنتاج والمواد الخام، وتحقيق متطلبات الجهات الرسمية والزبائن.
- ✧ يسهم تطبيق المواصفات من قبل المنشآت (ص.ص.م) في تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال الامتناع عن استخدام المواد الخام غير المطابقة، وتقليل التكاليف الناجمة عن سوء إدارة الإنتاج، وتخفيض كمية المنتجات غير المطابقة. كما تبيّن أن تطبيق المواصفات يؤدي على زيادة حجم المبيعات.
- ✧ تؤكد الدراسة أن تطبيق المواصفات مكلف نسبياً وأن معدل هذه التكلفة الزائدة يبلغ نحو 6%. في المقابل، فإن المردود المادي من تطبيق المواصفة يفوق التكاليف الزائدة. وبالتالي، فإن تطبيق المواصفات من قبل هذه المنشآت مجدٍ من الناحية المادية.

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بالمقترحات التالية:

- ✧ ضرورة مراجعة القوانين والتشريعات المرتبطة بتطبيق المواصفات وتفعيلها. والعمل على إزالة التضارب فيما بينها، وتحديداً ما يتعلق بتداخل الصلاحيات واستخدام المرجعيات الفنية المختلفة.
- ✧ تنسيق الجهود بين مؤسسة المواصفات والجهات المختصة في المؤسسات الحكومية والاتحادات العامة التخصصية والغرف التجارية ومركز ترويج التجارة من أجل نشر الوعي والتركيز على أهمية تطبيق المواصفات.
- ✧ الحد من إغراق السوق بالمنتجات غير المطابقة من خلال تفعيل طواقم الوزارة واستغلال مواردها المادية والبشرية بشكل أفضل، على أن يتم ذلك بالتنسيق مع الضابطة الجمركية التابعة لوزارة الاقتصاد الوطني.

- ضرورة توفير الإمكانات المادية والموارد البشرية اللازمة لتطبيق المواصفات والتحقق منها أو توفيرها، وذلك من خلال زيادة مخصصات مؤسسة المواصفات في الموازنة العامة ورفد الوزارة بالطواقم الفنية والخبرات اللازمة لتنفيذ مهامها.
- ضرورة التزام المنشآت (ص.ص.م) بتطبيق المواصفات وذلك لرفع ثقة المستهلك والزبون بمنتوجاتها، ومن أجل زيادة قدرتها التنافسية المرتبطة بتقليل التكاليف ورفع الجودة، ولمنحها فرصة فتح أسواق جديدة.

1- مقدمـــة

تلعب المنشآت الاقتصادية الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة (ص.ص.م) دوراً هاماً في الاقتصاد الفلسطيني، حيث تشكل 99% من المنشآت الاقتصادية العاملة في الـــسوق الفلسطيني (الجهـــاز المركـــزي للإحـــصاء الفلـــسطيني، 2008). تعـــاني المنـــشآت (ص.ص.م) عدداً من المعيقات التي تحتاج إلى إعادة تأهيل سواء كان ذلك على صعيد البنية التحتية المرتبطة بالتشريعات والقوانين، أو على صعيد المعرفة المرتبطة بالتطور التكنولوجي وخبرات التصنيع ومفاهيم الجودة وإدارتها، أو تلـــك المرتبطـــة بالتأهيـــل والتدريب وبناء القدرات. إلا أن واحدة من أهم هذه المشاكل هي ضـــعف قـــدرة هـــذه المنشآت على تحقيق متطلبات المواصفات التي تفرضها إمـــا الجهـــات الحكوميـــة أو المستهلك، وذلك بسبب نقص المعرفة وعدم توفر التمويـــل الـــلازم لتنميـــة القـــدرات (UNIDO, 2005).

تعرَف المواصفات على أنها وثيقة رسمية تصدر بالتوافق من قبل جهة مخولة لتحـــدد خصائص وقواعد منتج معين سواء كان المنتج نظام، عملية، ســـلعة أو خدمـــة (ISO Guide2:2004). وتعتبر هذه المواصفات مكوناً أساسياً في البنية التحتية للجودة، كمـــا تعد المصدر الأساسي للتشريع الفني. وتهدف المواصفات إلى الحماية الصحية والبيئيـــة والاقتصادية للمستهلك، وإلى دعم الاقتصاد الوطني وخططه للتنمية، بالإضـــافة إلـــى دورها الأساسي في تطوير المنشآت الإنتاجية سواء كان المنتوج ســـلعة، أو خدمـــة أو عملية أو مجتمعين.

يؤدي الالتزام بالمواصفات وتطبيقها من قبل المنشآت (ص.ص.م) إلى رفـــع قـــدرتها التنافسية، وبالتالي زيادة حصتها السوقية، بالإضافة إلى فتح عدد أكبر مـــن الأســـواق داخلياً وخارجياً، وتقليل التكاليف الناجمة عن تقليل مصادر الخطـــأ واتخـــاذ التـــدابير اللازمة لضمان جودة الأداء. في المقابل، يرى بعض أصحاب المنشآت (ص.ص.م) أن الالتزام بتطبيق المواصفات مكلف مادياً وأن حجم المردود المادي أقل من تكلفة تطبيق

المواصفات وبالتالي فإن تطبيق المواصفات غير مجدٍ مادياً لتلك المنشآت. وهذا يعد تحدياً بحد ذاته أمام المنشآت (ص.ص.م) يدفعها إلى التفكير ملياً في تطبيق المواصفات، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات دخول الأسواق والبقاء فيها في زمن العولمة وحرية التجارة، والتي تجعل من الأسواق سوقاً واحداً تلتزم فيه الدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية WTO بمنح المنتوجات المستوردة ذات الأفضلية الممنوحة للمنتوجات المحلية، بالإضافة إلى إزالة كافة العوائق والعوائق الفنية المشار إليها في اتفاقية العوائق الفنية Technical Barriers to Trade المتعلقة بالمواصفات. وتلزم الدول الأعضاء، بموجب الاتفاقية، بضرورة تبني مواصفات متناغمة مع المواصفات الدولية الصادرة عن المنظمة الدولية للتوصيف. وتنص بنود الاتفاقية على أن أي تغيير في المواصفة الوطنية المتبناة عن مثيلتها الدولية يجب أن يكون مبرراً (WTO, 1994). ويجب أن تراعي المنشآت (ص.ص.م) متطلبات الجهات الرقابية المنظمة للسوق ورغبات المستهلك وذلك من خلال ضمان ثبات جودة الإنتاج، وتحقيقه للحد الأدنى من المتطلبات والمواصفات التي تجعله مقبولاً للتداول.

ويأتي إعداد هذه الدراسة للتعرف على واقع المنشآت (ص.ص.م) في مجال تطبيق المواصفات، والتعرف على المشاكل التي تواجهها، والتعرف على دور مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية في هذا المجال.

1-1 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في تحديد وفهم أهمية دور المواصفات في تطوير وتنمية المنشآت (ص.ص.م)، وزيادة قدرتها الإنتاجية وبالتالي زيادة القدرة التنافسية واجتذاب أسواق جديدة داخلياً وخارجياً.

وبصورة أكثر تحديداً، تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالمواصفات وما هو ارتباطها بالتعليمات الفنية الإلزامية، واتفاقيات التجارة الدولية واتفاقية باريس الاقتصادية؟

- ما الدور الذي تلعبه مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية في تنمية وتأهيل المنشآت (ص.ص.م)؟
- ما هي أهمية تطبيق المواصفة بالنسبة للمنشآت (ص.ص.م)؟
- هل الالتزام بتطبيق المواصفات من قبل المنشآت (ص.ص.م) مكلف مادياً؟
- هل الالتزام بتطبيق المواصفات من قبل المنشآت (ص.ص.م) يؤدي إلى خفض كلفة الإنتاج؟
- هل الالتزام بتطبيق المواصفات من قبل المنشآت (ص.ص.م) يساعد في زيادة القدرة التنافسية وزيادة حجم المبيعات؟
- هل الالتزام بتطبيق المواصفات من قبل المنشآت (ص.ص.م) يساعد في فتح أسواق جديدة داخلية وخارجية؟
- ما هي أهم الأسباب التي تمنع أو تواجه تطبيق المواصفات من قبل المنشآت (ص.ص.م)؟

1-2 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها موجهة للمنشآت (ص.ص.م) والتي تشكل 99% من المنشآت العاملة في فلسطين، وبالتالي الدور الذي تلعبه هذه المنشآت في تنمية الاقتصاد الفلسطيني. كما تكمن أهمية هذه الدراسة في دورها التعريفي الذي تقدمه لأصحاب وصناع القرار داخل المنشآت (ص.ص.م) بالمواصفات، والصعوبات التي تعترض تطبيقها في المنشآت.

كما أن واحدة من أهم ما تركز عليه هذه الدراسة هو البحث في الجدلية المرتبطة بتطبيق المواصفات حيث تبحث في تكلفة تطبيق المواصفات ومقارنتها بالمردود الناجم عن تطبيق المواصفات من حيث تكاليف الإنتاج، وحجم المبيعات، والقدرة التنافسية، وإمكانية فتح أسواق جديدة.

تركز هذه الدراسة أيضاً على تعريف المنشآت (ص.ص.م) بدور مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، وإنجازاتها، كما تتطرق إلى تقييم هذا الدور وتأثيراته.

كما تنبع أهمية الدراسة من خلال مخرجاتها وتوصياتها الداعمة الموجهة للمنشآت (ص.ص.م)، والتي ستقدمها لصناع القرار لاتخاذ قرارات وتبني سياسات من شأنها مساعدة المنشآت (ص.ص.م) والجهات الرسمية صاحبة الاختصاص.

1-3 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعريف بالمواصفات والتشريعات الفنية كأداة لتطوير وبناء قدرات المنشآت بصورة عامة والمنشآت (ص.ص.م) بصورة خاصة، بالإضافة إلى التعريف بآلية إعداد المواصفات وأقسامها وتصنيفاتها. وتهدف الدراسة أيضاً إلى التعريف ببيئة عمل المنشآت في ظل وجود التعليمات الفنية الإلزامية، واتفاقيات التجارة الدولية ذات الصلة، واتفاق باريس الاقتصادي الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية والجانب الإسرائيلي. ومن أهداف الدراسة كذلك، التعريف بدور مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية باعتبارها الهيئة المسؤولة عن إعداد وتبني المواصفات الفلسطينية، بالإضافة إلى دورها في تنمية وتطوير عناصر البنية التحتية للجودة المتمثلة بالفحص والاختبار، والمعايرة والقياس، وتقييم المطابقة ومنح الشهادات واعتماد المختبرات.

تهدف الدراسة إلى إثبات أهمية تطبيق المواصفات من خلال البحث في المردود الفعلي على المنشآت (ص.ص.م) من حيث زيادة القدرة الإنتاجية والتنافسية، وتقليل التكاليف، وخلق أسواق جديدة داخلية وخارجية.

وفي الختام، تعمل الدراسة على اقتراح عدد من التوصيات التي تساعد المنشآت (ص.ص.م) والجهات الرسمية المختصة في اتخاذ قرارات من شأنها النهوض بأدائها بما يحقق الفائدة للمنشآت والاقتصاد الفلسطيني عموماً.

4-1 منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، تستخدم الدراسة المصادر الأولية لجمع المعلومات حيث تقوم بعقد لقاءات متخصصة مع عدد من الخبراء والمختصين يمثلون الجهات الرسمية الحكومية والخاصة ممثلة بالاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والاتحادات القطاعية التخصصية، والغرف التجارية، ومركز التجارة الفلسطيني (بالتريد). وتهدف هذه المقابلات إلى جمع المعلومات من الجهات المختصة حول أهم المشاكل التي تواجه تطبيق المواصفات في المنشآت (ص.ص.م)، أو الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الداعمة مثل مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، والاتحادات القطاعية المختلفة، والغرف التجارية، ومركز التجارة الفلسطيني، أو الجهات الرقابية والمنظمة للسوق مثل وزارة الاقتصاد الوطني.

كما تستخدم الدراسة المصادر الثانوية من نشرات وإحصاءات ودراسات سابقة صدرت عن الجهات المختصة، مثل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، UNIDO، وغيرها، وذلك بهدف الاستفادة في تعريف مشكلة الدراسة، وتدعيمها بعدد من النتائج والإحصائيات لإثراء موضوع الدراسة وتوصياتها.

كما تنتهج الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، حيث تستخدم استبانة تحليلية تهدف إلى جمع المعلومات حول أهم المحاور التي تركز عليها الدراسة المتمثلة في تطبيق المواصفات، وأسباب عدم تطبيق المواصفات إن كانت لا تطبق، أو الأسباب التي تدفع المنشآت إلى تطبيق المواصفات وأثر ذلك على تكاليف الإنتاج، وحجم المبيعات، والقدرة التنافسية، وفتح أسواق جديدة، بالإضافة إلى تكاليف تطبيق المواصفات. وتهدف الاستبانة كذلك إلى جمع المعلومات حول أهم التحديات التي تواجه تطبيق المواصفات. وتحقيقاً لذلك، تم تعريف مجتمع العينة بأنها كافة المنشآت (ص.ص.م) في القطاعات الإنتاجية المختلفة المتواجدة في الأراضي الفلسطينية خلال فترة إعداد الدراسة، حيث تم أخذ عينة عشوائية من هذه المنشآت العاملة في المحافظات الفلسطينية، وبلغ حجم العينة 368 منشأة. وتم توزيع الاستبانات عليهم من قبل باحثين مدربين في هذا المجال. كما

تم ترميز الاستبانات وتبويبها في برنامج التحليل الإحصائي SPSS، ومن ثم تحليلها للخروج بالنتائج وتقديم التوصيات.

1-5 محتوى الدراسة

تتكون الدراسة من ستة فصول، تشكل هذه المقدمة الفصل الأول منها، ويتناول الفصل الثاني تعريفاً بالمواصفات والمصطلحات المرتبطة بها، ونشأتها، وآلية إعدادها، والجهات المشاركة في إعدادها وأهمية تطبيق المواصفات للجهات مستخدمة المواصفات بالإضافة إلى مراجعة إلى بعض الأدبيات السابقة في ذات الخصوص. ويوضح الفصل الثالث العلاقة بين المواصفات والتعليمات الفنية الإلزامية واتفاقية إزالة العوائق الفنية، وبروتوكول باريس من خلال التركيز على دورها في تسهيل التجارة.

أما الفصل الرابع فيستعرض دور مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية في مجال إعداد المواصفات والتعليمات الفنية الإلزامية، بالإضافة إلى دورها في مجال منح شهادات المطابقة واعتماد المختبرات وخدماتها الأخرى

في حين يقدم الفصل الخامس تحليلاً لأهم مخرجات الاستبانة، من خلال التركيز على توضيح النتائج التحليلية للرد على استفسارات الدراسة.

وفي الختام، يخلص الفصل السادس والأخير إلى عدد من الاستنتاجات، ويقدم مجموعة من التوصيات التي تدعم جهات القرار في المنشآت (ص.ص.م) والجهات الحكومية المسؤولة والجهات المختصة في رسم سياسات اقتصادية واتخاذ قرارات تتعلق بتنمية وتطوير هذه المنشآت.

2- نظريات وأدبيات سابقة

يغطي هذا الفصل من الدراسة النظريات المتعلقة بالتعريف بالمواصفات وعملية التقييس المرتبطة بها. وسيتم التركيز على معرفة تاريخ نشأة المواصفات والمقاييس، إضافة إلى التعريف بمصطلحاتها، وأقسامها، ومجالاتها، بالإضافة إلى مراجعة بعض الأدبيات السابقة المتعلقة بالمواصفات وأهميتها والحاجة إليها.

2-1 نبذة تاريخية

يعد التقييس سنة من سنن الظواهر الكونية التي تربط وتنظم العلاقات المتداخلة بين جزيئات الكون. فشروق الشمس من الشرق، وغروبها في الغرب، بعد سيرها بمسار محدد يومياً، لدليل عظيم على دقة التنظيم والتقييس الذي ينظم عملية تحديد مسارها وتناسق أوقات الشروق والغروب.

يمتد التقييس بمفهومه العام امتداد التاريخ البشري، حيث ارتبطت عملية التقييس ارتباطاً وثيقاً مع تطور احتياجات البشر. وعليه، نجد أن هذه العملية وجدت منذ قديم الزمن وهي تختلف باختلاف الحاجات، والمجتمعات والحضارات. وتنوعت احتياجات الإنسان لتتمثل بداية في إيجاد آلية للتواصل والتفاهم. ولذلك، فقد وضع الإنسان قواعد تحدد وسائل الاتصال والتي تمثلت باللغات التي ابتدعها سواء بالإشارة، أو الصوت أو النقش أو غيرها، والتي لا يمكن أن تكون مفهومة إلا إذا كان هنالك اتفاق عام عليها بين أبناء المجتمع الواحد. وتدل بعض الآثار المكتشفة مثل أدوات الزراعة وسكاكين الصيد، أن الإنسان قد ابتدع أدوات ووسائل تتناسب مع احتياجاته لزراعة الأرض وجني محاصيلها، بالإضافة إلى تلك الوسائل التي استخدمها في الصيد. واستندت هذه الأدوات والوسائل إلى الإمكانات المتاحة التي تخضع إلى أشكال إلى حد ما متشابهة (الخلف، 2003أ).

ويمكن القول أن مفهوم التقييس قد نمى وتطور بتطور الاحتياجات التجارية للبشر، حيث لعبت هذه الاحتياجات دوراً أساسياً في التبادل التجاري، حيث كان التقييس الوسيلة المناسبة لتقدير قيمة السلعة المتبادلة وشكلها وجودتها. كما نشأ عن هذا التطور تعريف لوحدات القياس المستخدمة مثل وحدات قياس الطول، والوزن، والحجم. وتوالى هذا التطور بين القرن السابع قبل الميلاد والقرن السابع عشر بعد الميلاد (UNIDO, 2006)، حيث استخدمت وحدات قياس الطول كالذراع والقدم، ووحدات قياس الوزن كالرطل، ووحدات قياس الحجم مثل الكيلة والمكيال.

أظهر التقييس تطوراً كبيراً في الحقبة الزمنية المرتبطة بظهور عدد من الحضارات القديمة كالبابلية والسومرية والرومانية والفرعونية (UNIDO, 2006). وكان هذا التطور ناجماً عن الحاجة لتنظيم المعاملات التجارية، وضرورة الدقة في قياس الأراضي الزراعية أو تلك المخصصة لغايات البناء، وضبط عمليات التشييد والبناء. ووضعت تلك الحضارات قواعد ومقاييس محددة، كما وضعت أيضاً حدوداً عقابية لمن يخالف تلك القواعد (الخلف، 2003ب). فعلى سبيل المثال، تدل حدائق بابل على التطور المدني والزراعي والإنشائي الذي توصل إليه الإنسان. كما تدل على مدى متانة التقييس المستخدم في إنشائها وتشييدها، ليضمن ترابطها وتحقيقها لمتطلبات الإبداع التي افترضها البابليون. ويستدل من الحضارة الفرعونية على اتخاذها قواعد ومقاييس محددة في بناء تحف معمارية متمثلة في الأهرامات، بالإضافة إلى فن التحنيط (الخلف، 2003أ).

وفي الحضارة الإسلامية، جاء الإسلام ليجعل من التقييس قواعد وتشريعات دينية، فحدد وحدات للتقييس والقياس وجعل الالتزام بها واجباً، يؤجر فاعله ويعاقب مخالفه، وذلك بهدف ضمان العدالة في المعاملة التجارية، فقد قال سبحانه وتعالى في سورة المطففين في الآيات 1−3 "ويل للمطففين، الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون". كما أسهم علماء المسلمين، أمثال ابن سينا وابن الهيثم والفارابي والبيروني والرازي وغيرهم، إسهاماً واضحاً في تطوير المقاييس، وبالتحديد في مجالات الكيمياء والطب والفلك والرياضيات. فقد كشف كل من (Miles, 1958)

و(Schultz, 2003) عن إسهامات مميزة للعالم البيروني في مجال قياس الأبعاد والزمن حينما اخترع جهاز الإسطرلاب (astrolabe) الذي استخدمه في رصد الكواكب والنجوم، وتحديد الأجسام البعيدة عن سطح الأرض وأبعادها وأحجامها (عيشوني، 2009).

أما التقييس بالمفهوم الحديث، فقد ظهر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر نتيجة لتطور العلوم والهندسة ورغبة المنشآت الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة بالنمو وبالتحديد بعد اختراع الآلة وتوليد الطاقة من البخار، حيث كان الاختراع الأول للآلة في العام 1793 من قبل Eli Whitney الذي أنتج ماكنة لتنظيف القطن من الألياف، كما شهد العام 1841 توصيفاً للبراغي وملحقاتها من قبل Sir Joseph Whitworth (UNIDO, 2006). وفي القرن التاسع عشر، الذي شهد ثورة صناعية متقدمة، ازدادت الحاجة إلى التقييس، خاصة بعد إقامة المصانع كوحدات إنتاجية (الخلف، 2003أ)، ناهيك عن الزيادة التي حصلت في عدد سكان العالم، وتنامي معدلات الطلب على السلع. ودفع كل ذلك الوحدات الإنتاجية الصغيرة إلى العمل على زيادة قدرتها الإنتاجية على حساب جودة السلعة تارة، أو على حساب تكلفتها الإنتاجية تارة أخرى، مما أدى إلى ضرورة إيجاد وسائل تقييسية مناسبة توازن بين جودة السلعة وتكلفة الإنتاج. أضف إلى ذلك أهمية تجانس وتطابق كل مجموعة من الأجزاء المكونة لسلعة ما والتي يجب أن تكون متماثلة ومتجانسة لضمان تحقيق الفائدة المرجوة من السلعة المركبة (الخلف، 2003أ).

وكان الظهور المنظم للتقييس في القرن التاسع عشر استجابة للمشاكل الناجمة عن اختراع الآلة والإنتاج المستمر، الأمر الذي أبرز أهمية تبني وسائل تقييمية لتحديد مواصفات المنتجات، وتوحيد أساليب الإنتاج (الخلف، 2003ب). وظهر التقييس أيضاً استجابة لرغبات الدول الصناعية الكبرى في تسهيل التبادلية لفتح أسواق جديدة أمام منتجاتها الوطنية ورفع القدرة الإنتاجية للوفاء برغبات المستهلك في كافة مواقعه وتقليل الاختلاف الناجم عن استخدام أساليب إنتاجية ومواصفات فنية مختلفة (UNIDO, 2006).

وشهد القرن العشرون ظهور عدد من مؤسسات التوصيف الوطنية، ففي ألمانيا، تحولت اللجنة الألمانية للتقييس، في بدايات القرن العشرين، إلى المعهد الألماني للتقييس DIN. وفي بريطانيا، شكلت جمعية المهندسين الملكية البريطانية عام 1901 لجنة أسمتها اللجنة الهندسية للتقييس، والتي تحولت في العام 1918 إلى الإتحاد البريطاني للمواصفات الهندسية، التي تحولت في العام 1931 إلى المعهد البريطاني للتقييس. وفي فرنسا، أنشئ جهاز للمواصفات والمقاييس في العام 1918، وتطور ليصبح الهيئة الفرنسية للتقييس في العام 1950 (الخلف، 2003ب).

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تأسست في عام 1928 عدد من الجمعيات، منها الجمعية الأمريكية للهندسة الميكانيكية ASME، والجمعية الأمريكية لمهندسي السيارات SAE والجمعية الأمريكية للفحوص والمواد ASTM التي أنشئت في العام 1902، بإنشاء هيئة المواصفات الأمريكية. كما شهد العام 1928 نشأة ما يقارب 16 هيئة تقييس في عدد من الدول الأوروبية واليابان (UNIDO, 2006).

وبعد الحرب العالمية الثانية، وبعد نجاحات عمليات التقييس الأولى في تقليل الاختلاف في مواصفات المنتجات المصنعة في المنشآت الصناعية الشبيهة في الدولة الواحدة أو الدول الأخرى وتقليل التكاليف، ومع تنامي الطلب على المنتجات من قبل المستهلك وتحقيقاً لمصلحة المنتج والبائع، فقد تزايد الطلب العالمي على المواصفات وبالتحديد مواصفات المنتجات. ونتيجة لذلك، وتسهيلاً للتبادل التجاري وتوحيداً لإجراءات التقييس والمواصفات المستخدمة، شهد العالم إنشاء المؤسسة الدولية للتقييس ISO في العام 1947 (UNIDO, 2006).

أما في الدول العربية، وكباقي الدول النامية، فلم ينشأ التقييس بناء على حاجة صناعية وإنتاجية وإنما نتيجة لتنامي مفهوم التقييس عالمياً، وازدياد الوعي الدولي لأهمية التقييس (الخلف، 2003). وكان ظهور أول هيئة تقييس عربية في مصر في عام 1957 تحت اسم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي. وفي فلسطين، فقد صدر قرار إنشاء مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية في العام 1994 بقرار من رئيس

منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، وباشرت المؤسسة عملها في نهاية العام 1996، وفي العام 2000 صدر قانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم 6 لسنة 2000، القاضي بإنشاء المؤسسة وتنظيم عملها.

2-2 تعريف المواصفات والمقاييس

تسمى عملية إعداد المواصفات تقييساً. وكلمة التقييس في اللغة مشتقة من الفعل قاس، بمعنى تقدير الشيء أو معرفة قيمته مقارنة بمثيله. والمقياس هو المعيار أو المقدار (الخلف، 2003). أما التقييس كمصطلح فني متفق عليه، فهو عملية وضع اشتراطات للاستخدام العام والمتكرر لمشاكل فعلية أو متوقعة، بهدف تحقيق الدرجة المثلى من النظام في سياق محدد سلفاً (ISO, 1996). وينقسم تعريف التقييس إلى ثلاثة أجزاء، يمكن توضيحها على النحو التالي:

- الجزء الأول: عملية وضع الاشتراطات، ويقصد بها مرحلة إعداد، وإصدار، وتطبيق المواصفات أو التشريعات القياسية.
- الجزء الثاني: المشاكل الفعلية أو المحتملة، وتعني أن التقييس يجب أن يكون محدداً بموضوع ومجال معين.
- الجزء الثالث: تحقيق هدف، ويعني أن التقييس يجب أن يكون مرتبطاً بهدف أو غاية.

كما يعرف (الخلف، 2003ب) التقييس بأنه نظام أساسي، يهدف إلى وضع القواعد والأسس لكل الأنظمة الأخرى التي تنظم المعاملات البشرية، حيث أن للتقييس ارتباطاً وثيقاً في كافة نواحي الحياة المختلفة، فالتقييس يشمل الماء الذي نشرب والهواء الذي نتنفس، كما يشمل أيضاً كافة الصناعات والخدمات، كما أن له ارتباطاً عميقاً بكافة العلوم الأخرى مثل علوم الهندسة والفلك وحتى التجارة.

تعرف المواصفة القياسية بأنها وثيقة توضع بالاتفاق العام، وتقرها جهة معترف بها للاستخدام العادي والمتكرر. وتحدد هذه الوثيقة قواعد وإرشادات أو خصائص للأنشطة أو نتائجها بهدف تحقيق الدرجة المثلى من المعطيات في سياق معين، حيث يجب أن تستند المواصفة القياسية إلى نتائج علمية وتقنية وخبرة أكيدة (ISO, 1996).

ويعرف قانون المواصفات والمقاييس الفلسطيني رقم 6 لسنة 2000، المواصفة الفلسطينية بأنها صفات السلعة أو المادة أو الخدمة أو خصائصها أو مستوى جودتها أو مقدار أبعادها أو مقاييسها أو متطلبات السلامة فيها. وتشمل المصطلحات والرموز وطرق الاختبار وطرق أخذ العينات والتغليف ووضع السمات أو بطاقات البيان المعتمدة من قبل مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية.

ومن التعريفين السابقين، يمكن إعطاء الملاحظات التالية:

- تصدر المواصفة وتقر من قبل جهة معينة، وهذا يحدد مستوى المواصفة أو ما يسمى مستوى التقييس، والذي يمثل المدى الجغرافي أو السياسي أو الاقتصادي للمشاركة في عملية التقييس (ISO, 1996).
- تصدر المواصفة بالاتفاق العام، ويقصد بالاتفاق العام غياب المعارضة القوية من أي طرف من الأطراف المعنية بالقضايا الأساسية في موضوع ومجال المواصفة (ISO, 1996).
- يجب أن تكون المواصفة مرتبطة بموضوع ومجال محدد، ويعرف المنتَج بأنه السلعة أو المادة أو الخدمة (قانون المواصفات، 2000)، بالإضافة إلى العملية المرتبطة بالمنتِج.
- يجب أن تكون المواصفة مرتبطة بهدف، والتي تشكل بمجملها مبادئ وأهداف التقييس.

2-3 غايات ومبادئ التقييس

من خلال تتبعنا السابق لنشأة التقييس، نرى أن للتقييس غايات وأهدافاً تختلف باختلاف احتياجات البشرية، كما تختلف باختلاف احتياجات المجتمع وتطوره، ويجب أن تحقق هذه الغايات والمبادئ منفردة أو في المجمل الغرض من استخدام المواصفات القياسية، وهذه الغايات والمبادئ هي: مواءمة الغرض، والانسجام، والتبادلية، وضبط النوع، والسلامة، وحماية البيئة، والاستغلال الأمثل للمصادر. ونستعرض تالياً المقصود بكل مبدأ من هذه المبادئ.

2-3-1 مواءمة الغرض

تعرف موائمة الغرض بأنها قدرة المنتج على تلبية هدف محدد في ظل ظروف محددة (ISO, 1996)، و تعد هذه الغاية من الغايات الهامة للتقييس، حيث يجب أن تلبي المنتجات متطلبات الزبائن ضمن ظروف محددة. ومن المهم هنا التأكيد على الظروف المحددة، حيث تختلف بعض المنتجات باختلاف الظروف الناجمة عن اختلاف تكنولوجيا التصنيع، أو باختلاف الظروف المناخية، حيث تختلف البيئة المناخية الحارة عن البيئة المناخية الباردة. وبالتالي فإن المنتجات المستخدمة أو المصنعة في المناطق الحارة تختلف عنها في المناطق الباردة (الخلف، 2003أ). لذا، فإن المواصفات تحدد الغرض أو الأداء الناجم عن المنتج ، كما تحدد العمليات المرتبطة به من تصنيع أو حفظ أو نقل أو غيرها ، كما تحدد المواصفات آلية التحقق من مطابقتها (UNIDO, 2006).

2-3-2 الانسجام (التوافقية)

تعرف التوافقية بأنها ملائمة المنتجات للاستخدام المشترك تحت ظروف خاصة لتلبية المتطلبات ذات الصلة دون التسبب في إحداث تداخلات غير مقبولة، (ISO, 1996). وهي أيضاً ما يمكن تسميته قابلية التطبيق، حيث أن المواصفة لا تكون ذات قيمة، ما لم تكن قابلة للتطبيق (المواصفات الأردنية، 2009). وكما يقصد بالتوافقية قدرة المنتجات

المستخدمة معاً لتحقيق غرض ما على العمل معاً في ظروف محـــددة دون أن يحـــدث أحدهما على الآخر تداخلاً غير مقبول أو سلبي. وبالتالي، فإن هذا التداخل غير المقبول يجعل من المواصفة غير قابلة للتطبيق. فعلى سبيل المثال، تتم عملية معالجة المعلومات الالكترونية من خلال تخزين المعلومات على شكل رموز ومن ثم تحويلها إلى نبضات الكترونية، ولجعل هذه الرموز مقبولة ومقروءة عند الاستخدام من أي جهاز، فلا بد أن تكون موصفة ومعرفة عندها جميعاً، لأن أي خلل في التعريف لن يحقق الغرض مـــن الاستخدام أو قد يعطله، حيث تشكل اللوحة الإلكترونية التي تحمل المعلومـــات منتجـــاً والجهاز منتجاً آخر، ولكن يجب أن يعملا معاً لتحقيق الغرض، ومن هنا لابد أن يكونا متوافقين.

2-3-3 التبادلية

تعرف التبادلية بأنها قدرة المنتجات على أن تحل محل منتجات أو عمليات أخرى للوفاء بذات المتطلبات (ISO, 1996)، بما فيها التبادل الوظيفي. والمقصود هنا أنك تـــستطيع استخدام المنتجات المنتجة من قبل منتجين مختلفين لتحقيق ذات الاستخدام. فعلى ســـبيل المثال، يمكنك شراء النوع الذي ترغب من شفرات الحلاقة لوضعها في ماكنة حلاقـــة لاستخدامها (UNIDO, 2006). كما يمكن فهم التبادلية بالنظر إلى البرغي والموضـــع الذي يثبت به البرغي، فلو لم يكن البرغي موصفاً بقياسات محددة، لما أمكن اســـتخدام أي برغي آخر لذات المكان.

2-3-4 ضبط التنوع

يعرف ضبط التنوع بأنه اختيار العدد الأمثل من أحجـــام وأنـــواع المنتجـــات لتلبيـــة الاحتياجات السائدة (ISO, 1996). ومن المعروف أن الاختلاف والتنوع مطلوب مـــن قبل المستهلكين. ولكن الاختلاف في أذواق البشر كبير جداً، كما أن تلبية كافـــة تلـــك الرغبات مكلف جداً أيضاً، وذلك بسبب اختلاف تكاليف الإنتاج بـــشكل مـــستمر ممـــا يجعلها ذات تكلفة عالية في المجمل. وقد كان للتقييس هدف أساسي وهو خلق التـــوازن

بين اختلاف رغبات الزبائن وقدرة المنتج على الوفاء بهـذه الرغبـات، حيـث تحـدد المواصفات الحدود القصوى من الأحجام، والقياسات من المنتجات التي تلبي الرغبات. وبالتالي، فإن تحديد العدد الأمثل يأتي كحل وسط بين قدرات المنتج ورغبات المستخدم (UNIDO, 2006).

2-3-5 السلامة

تتحقق السلامة من خلال ضمان عدم وجود أي مخاطر غير مقبولة تؤدي إلى الـضرر (ISO, 1996). وتعتبر هذه الغاية بالغة الأهمية، وبالتالي فإن بحث المواصفة في تقليل المخاطر الناجمة عن استخدام المنتج في ظروف محددة، أو حتى في تلـك الظـروف الناجمة عن سوء الاستخدام. فعلى سبيل المثال، يجب أن تكون الأغذية التـي يتناولهـا الإنسان خالية من أي مواد ذات طابع سمي. وبالتالي، فإن أي مادة تدخل في تـصنيع المنتج الغذائي، يجب أن لا تحتوي على تلك المواد السمية، كالرصاص مثلاً. ويعد هذا من متطلبات السلامة العامة. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك، أن الأجهـزة الكهربائيـة يجب تضمن عازلية محددة تضمن عدم تعرض مستخدمها لخطر الـصعقة الكهربائيـة (UNIDO, 2006).

2-3-6 حماية البيئة

تعرف حماية البيئة بأنها الحفاظ على البيئة من تلف غير مقبول ناجم عن المنتجـات أو تصنيعها أو استخدامها أو التخلص منها بعد استخدامها (ISO, 1996). وقد اهتم واضعو المواصفات بالبيئة نتيجة للعلاقة الطردية بين التنمية والتلوث البيئي والتي قد يكون لها تأثيرات كونية فادحة (الخلف، 2003أ). ومن هنا، فقد تم وضع عدد من المواصـفات التي تستخدم في تقييم الأثر البيئي وكيفية إدارة جودة البيئة واهتمت بالمنتجات صـديقة البيئة.

2-3-7 الاستغلال الأمثل للمصادر

تتمثل عملية تحقيق أفضل المصالح الاقتصادية في الاستغلال الأمثل للمصادر الرأسمالية، والموارد والطاقة البشرية، حيث يؤدي التقييس إلى تخفيض التكلفة في جميع مراحل الإنتاج، نتيجة لمعرفة الاحتياجات الإنتاجية، وتحديد دقة ومستوى الإنتاج، واختيار التقنيات التي تتواءم مع الجودة (الخلف، 2003أ).

2-4 تصنيف المواصفات:

تصنف المواصفات بناءً على ثلاثة أسس هي؛ أساس مستوى المواصفة، وأساس قطاع المواصفة، وأساس موضوع المواصفة. وتعطي الأجزاء التالية توضيحاً لكل أساس من هذه الأسس.

2-4-1 مستوى المواصفة

يقصد بمستوى المواصفة حجم المشاركة الجغرافية أو السياسية أو الاقتصادية في عملية تقييس المواصفة (ISO, 1996). ويظهر من التعريف، أن مستوى المواصفة يتحدد بناء على الأطراف المشاركة في إعداد المواصفة أو التي تتأثر بها (الخلف، 2003أ)، وتقسم هذه المستويات إلى ستة أقسام هي على النحو التالي:

2-4-1-1 المستوى الفردي (Individual)

وهو أقدم مستويات التقييس، ويقصد به أن يقوم الفرد بوضع مواصفات المنتجات التي يرغبها أو التي ينتجها. ولهذا المستوى أشكال مختلفة في الحياة العملية؛ منها أن يقوم شخص ما بوضع مواصفات البناء الذي يريد أو الأثاث الذي يرغب بشرائه. ويمثل التقييس على المستوى الفردي وجهة نظر فردية غير متكررة، كما أنها تمثل ذوقاً شخصياً (الخلف، 2003أ).

2-4-1-2 مستوى المصنع أو الشركة (Company)

يقصد بالتقييس على مستوى الشركة بأنه كافة الفعاليات التي تقوم بها الشركة بهدف توجيه، وإدارة وتوثيق إجراءاتها العامة، بحيث تكون مقبولة (UNIDO, 2006). ويتم إعداد مواصفات المصنع بالاتفاق، حيث يقوم بإعدادها لجنة فنية أو هيئة استشارية أو الاثنتين معاً، وهي إلزامية التطبيق داخل المنشأة. ويحقق التقييس على مستوى الشركة فوائد كثيرة، نذكر منها؛ أولاً، أنها تقدم حلاً فعالاً لمعظم المشاكل وبالتالي تقليل الوقت والجهد. ثانياً، تقليل الخسارة الناجمة عن معدل تغير العاملين، حيث أن وجود مواصفات خاصة بالشركة يجعلها تحافظ على تلك المواصفات كما تجعلها متوارثة بين العاملين حيث تنتقل من عامل إلى آخر وبالتالي تقلل خطر ارتباط العملية بالعامل (UNIDO, 2006).

2-4-1-3 مستوى الهيئة التخصصية l (Industry) Association

يقصد بهذا المستوى من التقييس، ذلك الذي يشترك في إعداده عدد من المصانع أو الشركات أو الاتحادات التخصصية المهنية التي تركز على مجال صناعي أو تجاري أو مهني محدد (UNIDO, 2006). ويمتاز هذا المستوى بنظرته الجماعية، حيث يهدف إلى خلق مواصفات متكاملة وموحدة لقطاع محدد (الخلف، 2003أ). إن هذا المستوى من التقييس فعال في الدول الصناعية المتقدمة، حيث يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب 500 هيئة تخصصية فنية وحكومية، تقوم بإصدار المواصفات على مستوى الهيئة، منها الهيئة الأمريكية لفحص المواد ASTM، الهيئة الأمريكية لمهندسي الميكانيك ASME، والهيئة الأمريكية للبترول API، وغيرها (UNIDO, 2006). أما في الدول النامية، فإن انتشار مثل هذه الهيئات محدود جداً. وفي حالة وجودها، فإن مهمة تجميع المعلومات وتحليلها تترك لهيئات المواصفات الوطنية (الخلف، 2003أ).

2-4-1-4 المستوى الوطني (National)

يشكل مستوى التقييس الوطني نتاجاً طبيعياً لتنامي متطلبات التنمية المبنية على إيجاد نوع من التوازن بين قدرات المنتج وحماية المستهلك، حيث تعرف المواصفة الوطنية بأنها مواصفة قياسية تصدر عن هيئة تقييس وطنية وتطرحها للتداول العام (ISO, 1996). وتأسست أول هيئة تقييس وطنية في الدول المتقدمة في ألمانيا، بينما تأسس

أول جسم اعتماد وطني في الدول النامية في البرازيل في العام 1940، ومن ثم في الهند والفلبين في العام 1947، بينما كانت أول هيئة تقييس عربية في مصر في عام 1957.

تقوم هيئات التقييس الوطنية بوضع السياسة العامة لإعداد وتبني المواصفات الوطنية، وذلك لضمان انسجامها مع احتياجات قطاعات المجتمع المختلفة، كالقطاعات الصناعية والتجارية والتكنولوجية، بالإضافة إلى ضمان تحقيقها لمصالح كل من المنتج والمستهلك على حد سواء.

توضع المواصفات من قبل لجان فنية متخصصة تمثل القطاع الصناعي، والتجاري، والقطاع الأكاديمي والبحثي، والقطاع الحكومي الرقابي، وقطاع المستهلك.

2-4-1-5 المستوى الإقليمي (Regional)

ظهر مستوى التقييس الإقليمي بعد ظهور المستوى الدولي، وذلك نتيجة لازدياد الرغبة في فتح أسواق خارجية جديدة، خاصة في المناطق الجغرافية المتشابهة. ومن هنا يمكن تعريف المواصفة الإقليمية بأنها مواصفة قياسية تعتمدها أو تتبناها هيئة تقييس إقليمية وتطرحها للتداول العام (ISO, 1996). ومن الأمثلة على الهيئات الإقليمية؛ الهيئة الأوروبية للتقييس CEN، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين AIDMO. ويتم وضع المواصفات الإقليمية من قبل لجان مشكلة من هيئات التقييس الوطنية وفق مراحل إعداد متفق عليها.

2-4-1-6 المستوى الدولي (International)

تعرف المواصفة الدولية بأنها مواصفة قياسية يتم طرحها للتداول العام من قبل هيئة تقييس دولية (ISO, 1996). وظهرت الحاجة إلى هيئات التقييس الدولي نتيجة للتطور الصناعي، وازدياد القدرة الإنتاجية، حيث نشأت أول هيئة تقييس دولية في العام 1906 عندما أنشئت هيئة التقييس الكهروتقني IEC، وفي العام 1947 أنشئت منظمة التقييس الدولي ISO. ويتم تبني المواصفات الدولية من خلال لجان فنية، تمثل الهيئات الوطنية في الدول الأعضاء، ومن ثم تعرض للتصويت والتوافق العام للتداول.

2-4-2 قطاع المواصفة

يمثل قطاع المواصفة القطاع الذي تنتمي له المواصفة في مجالها الذي تغطيه، فهنالك على سبيل المثال مواصفات تغطي قطاعات أساسية للتوصيف مثل؛ القطاع الهندسي، والمواصلات، والإنشاءات، والغذاء، والزراعة، والمنسوجات، والكيماويات، والتجارة، والتعليم، والإدارة، وتكنولوجيا المعلومات.

2-4-3 موضوع المواصفة

قد تتناول المواصفات موضوعاً واحداً أو عدة مواضيع داخل المواصفة. فعلى سبيل المثال، قد تتناول مواصفة خاصة بمنتج معين المصطلحات الأساسية، والخصائص، وطرق الفحص، بينما من الممكن أن نرى مواصفة خاصة بطرق الفحص على سبيل المثال. أما أهم المواضيع التي تتناولها المواصفات، فهي المفردات والمصطلحات والرموز، الأساسيات، المنتجات، طرق الفحص، العمليات، الخدمات، ونظم الإدارة. وتعطي الأجزاء الفرعية التالية وصفاً مختصراً لكل منها.

2-4-3-1 مواصفة المفردات والمصطلحات والرموز

تعرف مواصفة المفردات والمصطلحات والرموز بأنها مواصفة قياسية تعمل على تعريف وتوضيح المصطلحات والمفردات والرموز المرتبطة بمجال معين (ISO, 1996)، مثل المواصفة ISO 9000:2000 التي تتضمن كافة التعاريف والمصطلحات المرتبطة بأنظمة إدارة الجودة (UNIDO, 2006).

2-4-3-2 مواصفة أساسية

تعرف المواصفة الأساسية بأنها مواصفة قياسية تحتوي على اشتراطات عامة بقطاع محدد، ومثال على هذه المواصفات الأساسية (ISO, 1996)، المواصفة المتعلقة بالوحدات القياسية للطول والوزن وما شابه (UNIDO, 2006).

2-4-3-3 مواصفة منتجات

تعرف مواصفة المنتجات بأنها مواصفة قياسية تحدد المتطلبات المراد تحقيقها من قبل المنتج لضمان ملاءمة منتجاته للغرض المستخدمة لأجله (ISO, 1996). وغالباً ما تقسم المتطلبات المحددة في المواصفة إلى متطلبات أساسية وهي متطلبات ضرورية لإثبات الفائدة المتعلقة بالمنتجات، ومتطلبات اختيارية وهي متطلبات تستخدم لتطوير خدمات المنتجات أو لتحقيق رغبات الزبون، ومتطلبات معلوماتية تتسم بصبغة معلوماتية أو معرفية (UNIDO, 2006). ومن الأمثلة على هذا النوع من المواصفات على المستوى الفلسطيني، المواصفات الفلسطينية للباطون الجاهز (م.ف 55) بأجزائها، والتي تتعلق بالباطون الجاهز وخصائصه.

2-4-3-4 مواصفة طريقة فحص

تعرف مواصفة طريقة الفحص بأنها مواصفة تتناول طريقة فحص، وقد تتطرق إلى العمليات المرتبطة بالفحص، مثل أخذ العينات وحفظها والأساليب الإحصائية للتحليل (ISO, 1996). ومن الأمثلة على ذلك مواصفات ASTM والصادرة عن المعهد الأمريكي لفحص المواد، وهي المواصفة التي تحدد آلية فحص خصائص المواد.

2-4-3-5 مواصفة مسارات الإنتاج (Process):

وتعرف مواصفة العملية بأنها مواصفة قياسية تحدد المتطلبات المراد تحقيقها من العملية قيد الاهتمام لضمان ملاءمتها للغرض المستخدمة من أجله (ISO, 1996). ومن الأمثلة عليها المواصفة رقم Industrial automation systems -- ISO/IEC 9506-6:1994_ Manufacturing message specification -- Part 6: Companion Standard for Process Control.

2-4-3-6 مواصفة خدمية

وتعرف المواصفة الخدمية بأنها مواصفة قياسية تحدد المتطلبات المراد تحقيقها من الخدمة التي يتم تقديمها لضمان ملاءمتها للغرض المستخدمة من أجله (ISO, 1996)، كالمواصفات المرتبطة بالقطاعات الخدمية مثل قطاع السياحة.

2-4-3-7 مواصفة نظم إدارية

وتعرف مواصفة النظم الإدارية بأنها مواصفة قياسية تحدد المتطلبات المراد تحقيقها من قبل النظم الإدارية التي قد تتبعها المنشأة لضمان حسن إدارتها لجودة منتجاتها أو للبيئة الداخلية والخارجية، أو لتقليل المخاطر الحرجة، أو لإدارة مستخدميها وضمان سلامتهم المهنية وغيرها، ، مثل المواصفة ISO 9001:2008 والمتعلقة بمتطلبات أنظمة إدارة الجودة (UNIDO, 2006).

2-5 فوائد التقييس

يعود التقييس بفوائد جمة على عدد من الجهات المشاركة في تطبيق المواصفة. وسنقوم فيما يلي بتوضيح فوائد التقييس التي يمكن أن تعود على المنشآت (ص.ص.م) وغيرها من المنشآت الصناعية، وعلى المستهلك، وعلى الباحثين والأكاديميين، وعلى المؤسسات الرقابية في الجهات الحكومية.

2-5-1 فوائد التقييس للمنشآت (ص.ص.م)

يحقق التقييس فوائد عديدة على المنشآت المختلفة سواء كانت هذه المنشآت (ص.ص.م) أو منشآت كبيرة، حيث أن حجم الفائدة يتناسب طردياً مع حجم المنشأة وقدرتها الإنتاجية وسنعمل على قياس تلك الفوائد في هذه الدراسة، ومن أهم هذه الفوائد (UNIDO, 2006) أن المواصفات:

- ✧ يضمن تطبيق المواصفة ثبات نوعية الإنتاج وسهولة تتبع العملية الإنتاجية، حيث تقدم المواصفة تفصيلاً لمتطلبات العملية والمنتجات والاستخدام.
- ✧ يقلل تطبيق المواصفة من الهدر الحاصل في المواد الخام، والعمالة، كما يقلل من مخزون المواد الخام والمنتج النهائي، وبالتالي تقليل تكلفة الإنتاج.
- ✧ تضمن فتح أسواق جديدة وزيادة الحصة السوقية.

حيث نقوم في هذه الدراسة بالبحث فيما إذا كانت هذه الفوائد قابلة للتطبيق على المنشآت الفلسطينية.

2-5-2 فوائد التقييس للمستهلك

يحقق التقييس فوائد عديدة للمستهلك، منها:

1. ضمان الحصول على منتجات ذات جودة جيدة.
2. ضمان الحصول على قيمة مكافئة للقيمة النقدية التي يدفعها مقابلة الحصول على المنتجات.
3. توفر المواصفات مرجعاً فنياً يمكن استخدامها في حالات النزاع.

وهذا يعد منطقياً حيث أن وجود مواصفات محددة للسلع والخدمات والعمليات يضمن تقديمها للحد الأدنى من الخصائص والمكونات التي تضمن قبولها من قبل المستهلك والذي يكون له تكلفة معينة، كما أن تميز أي سلعة أو خدمة أو عملية بجودة ذات قيمة أعلى من قيمة الحد الأدنى الواجب توفرها بها يقنع المستهلك بشرائه بثمن أفضل يعادل ثمن القيمة المضافة، وهذا مقبول في السوق الفلسطيني وينسجم مع سلوكيات المستهلك الفلسطيني، الذي يقارن بين جودة السلعة أو الخدمة أو العملية، وبين سعرها.

2-5-3 فوائد التقييس للباحثين والأكاديميين

يحقق التقييس فوائد للباحثين والأكاديميين، منها:

- ضمان مواكبتهم للتطورات العلمية في المجالات التخصصية.
- ضمان انخراطهم في ممارسات بحثية وأكاديمية لضمان حسن تطبيق المواصفات وضمان انسجامها مع احتياجات وقدرات المجتمع.

حيث نرى أن هذه الفائدة يمكن تحقيقها في الدول المتقدمة التي تقوم بإعداد المواصفات من خلال القيام بدراسات وأبحاث، ولكن الأمر في فلسطين مختلف حيث أن الجزء الأكبر من المواصفات الفلسطينية مواصفات متبناة، كما أن القدرات البحثية المرتبطة بتوفير أجهزة وأدوات البحث تكاد تكون معدومة.

2-5-4 فوائد التقييس للهيئات الرقابية التابعة للأجهزة الحكومية

يحقق التقييس فوائد هامة للهيئات الرقابية في المؤسسات الحكومية، منها:

- ✧ توفر المواصفات دليلاً فنياً للجهات الحكومية لوضع قواعدها أو تعليماتها الفنية الإلزامية.
- ✧ توفر المواصفات دليلاً واضحاً حول طرق التفتيش وأخذ العينات وطرق الفحص.
- ✧ توفر المواصفات مرجعاً فنياً يمكن استخدامها في حالات النزاع.

تتحقق هذه الفوائد بشكل جزئي في فلسطين، إذ يلاحظ وجود تضارب في المرجعيات الفنية المستخدمة في السوق الفلسطيني، حيث لا تعد المواصفة الفلسطينية مرجعاً فنياً رئيسياً في كافة النشاطات، وبالتحديد في المشتريات والعطاءات الحكومية المتعلقة بالبلديات والمجالس المحلية.

2-6 الأدبيات السابقة

تفترض بعض المنشآت (ص.ص.م) أن تطبيق المواصفات مكلف مادياً، ويشكل عائقاً فنياً أمام منتجاتها كما يدفع بمنتجاتها إلى خسارة بعض الأسواق، في حين تفترض منشآت أخرى أن تطبيق المواصفات يؤدي إلى تقليل التكاليف، زيادة القدرة التنافسية وفتح أسواق جديدة. وفي معرض دراستنا لذلك فقد قمنا بمراجعة عدداً من الأدبيات السابقة، وحاولنا جاهدين أن نجد دراسات وأدبيات سابقة تبحث الأثر الاقتصادي

للمواصفات في دول الجوار ولكن وللأسف لم نتمكن من ذلك، إلا أننا وجدنا الأدبيات التالية التي ساهمت في صياغتنا لمشكلة الدراسة وتعريفها.

2-6-1 دراسة الأثر الاقتصادي للمواصفات

إن دراسة الأثر الاقتصادي للمواصفات The Empirical Economics of standards والمعدة من قبل معهد المواصفات البريطاني في العام 2005، قامت بدراسة الأثر الاقتصادي للمواصفات على المنشأة وعلى الاقتصاد البريطاني، حيث استخدمت الأسلوب الوصفي التحليلي بجمع المعلومات من خلال استبانة، حيث كان من أهم مخرجات هذه الدراسة على المنشأة نفسها (BSI, 2005):

- ✧ أن 84% من المستطلعة أرائهم يستخدمون المواصفات الدولية، وهذا يسهل لهم عملية دخول منتجاتهم إلى أسواق عالمية عديدة،
- ✧ أن 62% يرى أن تطبيق المواصفات يسهل إجراءات التعاقد بين المنشآت أو بين المنشأة وزبائنها.
- ✧ أن 54% يرى أن تطبيق المواصفات يساعد في إزالة العوائق أمام منتجاتهم.

من خلال أسئلة الاستبانة، المتعلقة بقياس أثر تطبيق المواصفات على التكاليف باستخدام أسئلة توزين (+50 للأكثر تأثيراً و-50 للأقل تأثيراً)، توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- ✧ أن تطبيق المواصفات يقلل من تكاليف نقل الإنتاج حصلت على معدل +22.
- ✧ أن تطبيق المواصفات يقلل من تكاليف الاتصال بين أفراد المنشأة حصلت على معدل +15.
- ✧ أن تطبيق المواصفات يقلل تكاليف الإنتاج حصلت على +14.

كما تناولت الدراسة البريطانية أثر المواصفات على الاقتصاد البريطاني ككل بالنظر إلى ثلاثة عناصر هي الميزان التجاري، النمو، والإنتاجية، حيث أوجدت الدراسة أن المواصفات تساهم بمقدار 2.5 مليار جنيه إسترليني في الاقتصاد البريطاني، كما ساهمت برفع إنتاجية العامل بمقدار 13% خلال الفترة مابين 1948-2002.

إننا بالنظر إلى هذه الدراسة يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن بريطانيا دولة متقدمة، وأن عمر المعهد البريطاني يقترب من المائة عام، وبالتالي فإن النشاطات التي تغطيها المواصفات أكبر بكثير من النشاطات التي تغطيها المواصفات الفلسطينية والبالغ عددها ما يقارب 950 مواصفة حتى تشرين أول 2009، والصادرة عن مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية التي انطلقت في نهايات العام 1996. كما أن ثقافة المواصفات والجودة متوفرة بشكل أكبر مما هي عليه في المجتمع الفلسطيني نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها خلال سنوات الاحتلال. إلا أن النتائج تدعم فكرة أن تطبيق المواصفات من قبل المنشآت يساهم في تقليل تكاليف الإنتاج، كما يساهم في فتح أسواق داخلية وخارجية جديدة.

2-6-2 دراسة الفائدة الاقتصادية للمواصفات

تثبت دراسة الفائدة الاقتصادية للمواصفات The Economic Benefit of Standards والمعدة من قبل المعهد الألماني للمواصفات في العام 2000، والتي وصلت إلى نتائجها من خلال استبانة تحليلية، إلى ما يلي (BSI, 2005):

- ✧ أن تطوير المنتجات يرتبط إيجابياً مع تطبيق المواصفات.
- ✧ أن المواصفات تشكل عائقاً فنياً، ولكن تطبيق المواصفات يشكل وسيلة مناسبة لتسهيل التجارة.
- ✧ أن المواصفات ترتبط ايجابياً مع زيادة القدرة التنافسية.
- ✧ أن المواصفات تساهم بمقدار 1% في الناتج القومي الألماني.

وللاستفادة من هذه الدراسة يجب أخذ الملاحظات السابقة المذكورة في تعليقنا على الدراسة البريطانية، إلا أن هذه الدراسة تشترك في النتائج مع الدراسة البريطانية حيث تدعم فكرة أن تطبيق المواصفات يساهم في تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة قدرته التنافسية وقدرته على التطور، كما ترى أن تطبيق المواصفات وسيلة جيدة لتسهيل التجارة وبالتالي فتح أسواق جديدة.

2-6-3 دراسة تكاليف الجودة الملازمة للعمليات الإنتاجية في قطاع الصناعات الغذائية في فلسطين: بناء نموذج لاحتساب التكاليف وتطبيقه على حالة دراسية

إن هذه الدراسة والمعدة كبحث تخرج للدراسات العليا من برنامج إدارة الأعمال من قبل (عبد الحليم، 2005) تخلص أن تكاليف المنتجات فقيرة الجودة في فلسطين في الصناعات الغذائية ناجم عن أربع مصادر هي داخلية خاصة بالمنشأة، خارجية مرتبطة بالمنشأة، تشخيصية و وقائية، حيث تشير الدراسة إلى أن الإخفاقات الداخلية للمنشأة والمرتبطة بجودة الإنتاج، والمواد الإنتاجية والمواد المنتجة التالفة، وتكاليف إعادة الإنتاج تساهم بما نسبته 96% من القيمة الكلية لتكاليف المنتجات فقيرة الجودة، في حين تساهم العناصر التشخيصية والوقائية ما نسبته 2% من القيمة الكلية لتكاليف المنتجات فقيرة الجودة، كما تشكل المنتجات فقيرة الجودة ما نسبته 9% من قيمة مبيعات المنشأة، كما تشير إلى أن بناء نظام جودة يتوافق والمواصفات ذات الصلة ينظم العملية الإنتاجية بمدخلاتها ومخرجاتها، ويقلل فرص الإنتاج ذو الجودة الفقيرة، كما سيخفض نقطة تعادل الإنتاج بما نسبته 19.11%، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية.

وهذه الدراسة تعد في بالغ الأهمية حيث أنها دراسة تخصصية تبحث في قيمة تكلفة الإنتاج ومقدار التوفير في التكاليف الناجم عن تطبيق المواصفات، حيث تدعم هذه الدراسة أن تطبيق المواصفات يقلل تكاليف الإنتاج، كما تحدد نقاط خفض التكاليف، وهذا أيضاً يدعم ما ذكر في الدراستين السابقتين حول أثر المواصفات في تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية، إلا أن هذه الدراسة تركز على قطاع إنتاجي واحد وهو قطاع الصناعات الغذائية، حيث أن تكاليف الإنتاج قد تختلف من قطاع إلى قطاع أو بين المنشآت المختلفة في نفس القطاع. ويرجع ذلك لأن خفض تكاليف الإنتاج يرتبط أحياناً بالقدرات الفنية للعاملين أو الأجهزة الأدوات المستخدمة في الإنتاج، كما يجب الإشارة أيضاً إلى أن حجم المنشأة غير واضح في الدراسة أي أنه غير محدد في المنشآت (ص.ص.م).

2-6-4 دراسة حول قطاع الصناعات الغذائية في فلسطين

تشير الدراسة التحليلية لقطاع الصناعات الغذائية في فلسطين، والتي قامت بإعدادها شركة مسار للاستشارات الفنية لصالح مركز تحديث الصناعة- 2005، إلى المخرجات التالية:

- ✧ أن 15 شركة غذائية من المستطلعة آراؤهم حصلت على شهادة الإشراف والجودة الفلسطينية وأن هذه الشهادة تعد مؤشر لتطبيق الواصفات وهي وسيلة جيدة للتسويق في الدول العربية.
- ✧ بينّت الدراسة، أنه وفقاً لجهاز الإحصاء الفلسطيني، فإن 45% من المؤسسات المتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية حاصلة على شهادة ISO.
- ✧ تشير الدراسة إلى تذمر أصحاب تلك المنشآت من ضعف قدرتهم على الحصول على المعلومات ومن ضمنها المواصفات المتعلقة بالمنتجات الغذائية.
- ✧ أن تطبيق المواصفات يسهم بتطوير جودة المنتوج الفلسطيني وتمكينه من اكتساب مزايا تنافسية سواء في السوق المحلي أو الخارجي، حيث تساهم المواصفات الفلسطينية في تسهيل دخول المنتوجات الفلسطينية إلى الأسواق العربية فقط، في حين تشترط المواصفات والشهادات العالمية لدخول الأسواق الأجنبية، كما تشترط إسرائيل تطبيق مواصفاتها في فحص المنتجات الفلسطينية الموردة لها.
- ✧ كما تشير ذات الدراسة إلى ازدواجية المواصفات في فلسطين، حيث يلزم المنتج الفلسطيني بتطبيق المواصفة الفلسطينية على منتجه، في حين لا يلزم المنتوج الإسرائيلي بتطبيق المواصفة الفلسطينية، فعلى سبيل المثال يمنح منتج اللبن الرائب مدة صلاحية 20 يوماً في حين يمنح المنتوج الإسرائيلي مدة صلاحية تصل إلى 30 يوماً، وهذا أيضاً ما دعمته مجموعة النقاش المنعقدة لأغراض دراستنا هذه في معهد بتاريخ 2009/9/13.
- ✧ كما تشير الدراسة إلى ضعف إمكانيات الفحص في فلسطين للتحقق من مطابقة المواصفات.

- ✧ تخلص الدراسة إلى أن مطابقة مواصفات الغذاء الدولية والالتزام بها هو متطلب أساسي لكسب حصة أكبر في الأسواق الخارجية، و توصي بضرورة الالتزام بالمواصفات لضمان جودة المنتجات وتدعو إلى الحصول على شهادات المطابقة والجودة العالمية والمحلية.

وتعد هذه الدراسة مفيدة جداً من الناحية العملية، حيث تشير هذه الدراسة إلى عدد من المشاكل التي تواجه القطاع الإنتاجي للصناعات الغذائية، وهو ما يمكن الاستفادة منه في تحديد أهم المشاكل والمعيقات التي تواجه المنشآت (ص.ص.م) في تطبيق المواصفات.

2-6-5 دراسة حول قطاع الصناعات النسيجية والملابس في فلسطين

كما تشير دراسة تحليلية لقطاع الصناعات النسيجية والملابس في فلسطين ، والتي قامت بإعدادها شركة بيرزيت الاستشارية والمركز الاستشاري في الإدارة والهندسة لصالح مركز تحديث الصناعة- 2005، إلى المخرجات التالية:

- ✧ أن من أهم المشاكل التي تواجه هذا القطاع هو غياب أو افتقار هذه الصناعة إلى إدارة مراقبة الجودة.
- ✧ عدم تطبيق المواصفات والمقاييس الفلسطينية على المنتوجات المستوردة.
- ✧ أن العاملين في هذا القطاع لا يشعرون بالرضا عن الدور الذي تقوم به مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية وذلك لقلة المواصفات المعتمدة في قطاع الصناعات النسيجية والملابس وعدم توفر إمكانات الفحص للتحقق من مطابقة تلك المواصفات.
- ✧ كما يرى 65.9% من أصحاب تلك المنشآت والتي في غالبيتها منشآت (ص.ص.م) أن تحسين جودة المنتجات هي الإستراتيجية الأكثر أهمية في مواجهة المشاكل والمعوقات التي تواجه هذا القطاع.

- ✧ كما تخلص الدراسة في توصياتها وبالتحديد التوصية السابعة إلى ضرورة تفعيل مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية وذلك عن طريق إصدار المواصفات والمقاييس الضرورية وذات العلاقة بصناعة الملابس والملبوسات، وتفعيل إجراءاتها وأحكامها.

إن هذه الدراسة تدعم ما ذكر في الدراسة السابقة المتعلقة في قطاع الصناعات الغذائية، حيث يظهر من الدراستين أن هنالك معيقات تتعلق في رقابة المنتوجات المستوردة والرقابة داخل الأسواق، كما أن هنالك انتقادات واضحة لدور مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، إلا أن الدراستين أيضاً تدعمان فأهمية تطبيق المواصفات كوسيلة لاكتساب ميزات تنافسية ولزيادة القدرة على الوصول إلى أسواق خارجية جديدة.

وفي حلقة نقاش عقدت بتاريخ 2009/9/13 في قاعة اجتماعات معهد ماس حول تطبيق المواصفات والمقاييس في منتجات المنشآت (ص.ص.م)، خلص الحاضرون إلى ما يلي:

- ✧ أن تطبيق المواصفات والحصول على علامات المطابقة مثل علامة الجودة الفلسطينية وشهادة الآيزو ساهم في رفع القدرة التسويقية، وفي فتح أسواق خارجية جديدة.
- ✧ أن تطبيق المواصفات مكلف مادياً أحياناً ولكنه في أحيان أخرى غير مكلف، وأن هذه التكلفة تقل إذا ما قورنت بعوائد تطبيق المواصفات.
- ✧ أن الحصول على علامة الجودة الفلسطينية كان يشكل قيمة إضافية للمنتجات، وأن هذه القيمة الإضافية تتناقص حالياً، لأسباب تتعلق بعدم الثقة بآليات منح الشهادة، قلة برامج التوعية والتعريف بالعلامة، ولأسباب إدارية تتعلق بمؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية.
- ✧ أن المواصفات المتبناة من قبل مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية لا تغطي كافة القطاعات كما أنها لا تغطي كامل احتياجات القطاع.

- أن المواصفات تشكل أحياناً عائقاً فنياً أمام المنتوج الفلسطيني وذلك بسبب ازدواجية المواصفات المطبقة في فلسطين، ومثال ذلك مدة صلاحية اللبن ومدة صلاحية المخللات، حيث أشير أن المواصفة الفلسطينية تمنح منتج اللبن الفلسطيني 20 يوماً فقط في حين تمنح المواصفة الإسرائيلية المنتوج الإسرائيلي 30 يوماً، كما تمنح المواصفة الفلسطينية الخيار المخلل مدة صلاحية تصل إلى عامين في حين تمنح المواصفة الإسرائيلية المنتوج الإسرائيلي مدة ثلاثة أعوام.
- أن غياب الرقابة على تطبيق المواصفات يفقد مطبق المواصفات القيمة الإضافية لتطبيقها ويفتح المجال لمنافسة غير عادلة، حيث أشار المجتمعون إلى أن وزارة الاقتصاد الوطني تقوم حالياً بتنفيذ مبادرة تتعلق بسلامة الغذاء وحماية السوق الفلسطيني.

3- المواصفات وارتباطها بالتعليمات الفنية واتفاقيات التجارة وبروتوكول باريس الاقتصادي

يغطي هذا الفصل من الدراسة العلاقة بين المواصفات والتعليمات أو القواعد الفنية الإلزامية، كما يغطي العلاقة بين المواصفات واتفاقيات التجارة وبالتحديد اتفاقية التجارة الدولية المتعلقة بالعوائق الفنية للتجارة TBT، وبروتوكول باريس الاقتصادي بين السلطة الوطنية الفلسطينية والجانب الإسرائيلي.

3-1 تعريف التعليمات الفنية الإلزامية

تعرف التعليمات بأنها لوائح تحدد قواعد تشريعية تصدر عن جهة ذات سلطة (ISO, 1996)، في حين تعرف التعليمات الفنية الإلزامية بأنها لوائح تحدد متطلبات فنية إما مباشرة أو من خلال الإشارة إلى محتوى مواصفة قياسية، ومن الممكن أن يضاف لها ملحق إرشادي يوضح بعض الوسائل لمطابقة متطلبات اللائحة (ISO, 1996).

كما تعرف التعليمات الفنية أيضاً بأنها الوثيقة التي تحدد خصائص المنتجات أو العمليات المرتبطة بها والتي يكون الالتزام بها إجبارياً، كما يمكن أن تتضمن أو تتناول المصطلحات الفنية أو الرموز أو التغليف، أو تحديد السمات المميزة، أو متطلبات إعداد بطاقة البيان بما ينطبق على خصائص المنتج أو طريقة الإنتاج (قانون المواصفات، 2000).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعليمات الفنية الإلزامية، يجب أن تصدر عن جهة رسمية حكومية مخولة وتملك صلاحيات تنفيذية لإلزام التطبيق. ويجب أن يتناول التعليمات الفنية الإلزامية خصائص المنتجات كتحديد أبعادها، ومعايير تصميمها وأدائها، وخصائص المواد التي تدخل في إنتاجها. كما أنها قد تتطرق إلى العملية الإنتاجية

وطرق التصنيع، والنظام الإداري المرتبط بالإنتاج، بالإضافة إلى متطلبات تغليف المنتجات، والوسم وبطاقة البيان، وطرق التحقق من المطابقة (UNIDO, 2006).

يجب أن يحتوي التعليم الفني الإلزامي على المتطلبات الأساسية. ويمكن تعريف المتطلبات الأساسية بأنها المتطلبات التي توضح الحد الأدنى للخصائص والصفات الواجب توفرها في المنتجات ذات الصلة، كما أنها تتضمن التعليمات الفنية الإلزامية إرشادات حول آلية المطابقة مع هذه التعليمات الفنية الإلزامية.

يهدف إصدار التعليمات الفنية الإلزامية إلى ما يلي (المواصفات والمقاييس الفلسطينية، 2004):

- ضمان صحة وسلامة الإنسان والحيوان والنبات.
- ضمان سلامة البيئة.
- المحافظة على الأمن القومي.
- حماية المواطن من الغش والتدليس.

3-2 العلاقة بين المواصفات والتعليمات الفنية الإلزامية

بدراسة تعريف المواصفات وتعريف التعليمات الفنية الإلزامية، وبالرجوع إلى المواضيع المطروحة في كليهما، نجد أنهما يتشابهان في كونهما وثيقة رسمية تصدران عن جهة مخولة، وفي كونهما يحددان خصائص المنتجات أو العمليات المرتبطة بها، وفي كونهما يتناولان ذات المواضيع.

أما من حيث وجه الاختلاف، فيلاحظ أيضاً أن المواصفة تختلف عن التعليم الفني الإلزامي فيما يلي:

3-2-1 جهة الإصدار والإعداد

تختلف جهة إصدار المواصفة عن تلك الجهة التي تصدر التعليم الفني الإلزامي، حيث تصدر المواصفة هيئة تقييس، ويتم إعدادها من قبل لجان فنية مختصة، تشمل كافة الجهات المختصة المستخدمة للمواصفة، ويكون التمثيل في اللجان الفنية متوازناً ليشملها كافة، وهي:

- ✧ القطاعان الصناعي والتجاري، حيث يقوم كل منهما بتطبيق المواصفة المتعلقة في مجال عمله.
- ✧ القطاع البحثي والأكاديمي، حيث يساهم من خلال مشاركته في ضمان استخدام التقنيات الأحدث ومواكبة التطور العلمي والتكنولوجي.
- ✧ القطاع الحكومي الذي يستخدم المواصفة الفنية كمرجع فني لرقابة الأسواق وضمان سلامة المنتجات.
- ✧ قطاع المستهلكين الذي يستخدم المواصفة في تحديد خصائص وصفات المواد التي يرغب في شرائها واقتنائها، بحيث تكون متناسبة مع احتياجاته وبما يضمن عدم تعرضه للضرر.

أما التعليم الفني الإلزامي، فيصدر عن جهة رسمية حكومية تملك صلاحية الرقابة وإلزام التطبيق، ويتم إعداد التعليم الفني من قبل الجهة نفسها، أو أنها تكلف لجنة مختصة لذلك. ومما يجدر ذكره، أن الجهات غير الحكومية وبالتحديد الصناعية والتجارية المشاركة في إعداد المواصفة لا تشارك في إعداد التعليم الفني وإنما يتم إعداد تلك التعليمات من قبل الجهات الحكومية فقط.

في فلسطين تقوم مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية بإعداد وتبني المواصفات وفقاً للفقرة (1) من المادة (4) من قانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية الذي يمنحها هذه الصلاحية، ويتم إعداد المواصفات الفلسطينية وفق آلية خاصة تسمى تعليمات إعداد المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم 1 لسنة 2003، حيث تشير هذه التعليمات أن

المواصفات تتم من قبل لجان فنية خاصة يقوم مدير عام المؤسسة بتشكيلها من الجهات من ذوي الخبرة والاختصاص من الجهات ذات العلاقة في موضوع المواصفة، وغالباً ما يغلب على هذه اللجنة أن غالبية أعضائها من القطاع الحكومي وهذا يتناقض مع الممارسات الدولية في ذات المجال حيث تشير الممارسات الدولية أن التمثيل في اللجان الفنية يجب أن يكون متوازناً وممثلاً لكافة الجهات الحكومية، والصناعية والتجارية الخاصة، والأكاديمية والبحثية، وجمعيات حماية المستهلك.

تقوم المؤسسة ممثلة برئيس مجلس إدارتها بإصدار التعليمات الفنية الإلزامية بالتنسيق مع الوزير المختص وفق أحكام المادة (16) من قانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم 6 لسنة 2000. كما يتم إعداد التعليمات الفنية الإلزامية بالاستناد إلى ما يسمى آلية إعداد التعليمات الفنية الإلزامية رقم 1 لسنة 2004، حيث تشكل لجنة فنية لذات الغرض تمثل سبع وزارات مختلفة والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، بالإضافة إلى رئيس اللجنة ممثل مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية. إن إصدار التعليمات الفنية الإلزامية من قبل رئيس المؤسسة يخالف الممارسات الدولية التي ترى في أن صلاحية إصدار التعليمات الفنية الإلزامية يجب أن تكون من حق الجهة الرقابية المخولة بالرقابة على تنفيذ التعليم الفني الإلزامي، كما أن اللجنة الفنية التي تعد التعليمات الفنية الإلزامية وتقر التعليم الفني الإلزامي قبل رفعها للمصادقة من قبل رئيس المؤسسة والوزير المختص لجنة غير مختصة في مجال قطاعي واحد.

3-2-2 إلزامية التطبيق

يعد تطبيق المواصفة اختيارياً، أي أن المنتج يستطيع تبني المواصفة التي يريدها لمنتجاته. لذا، كان من المهم أن تكون المواصفة توافقية أو متفق عليها. وكما عرفنا التوافق سابقاً، فإنه يشير إلى عدم وجود معارضة شديدة. وبالتالي، فإن المواصفة هي نتاج عملية توافقية بين الجهات المختلفة المنتفعة والمصنعة للمنتجات، الأمر الذي يجعلها قابلة للتطبيق من كافة الأطراف المستفيدة (UNIDO, 2006).

أما التعليم الفني، فإن تطبيقه إلزامياً، أي أنه يجب على المنتج أن يحقق متطلبات التعليم الفني، ولا يملك خيار عدم الالتزام بالتطبيق.

وفي فلسطين، فإن المواصفات الفلسطينية تصدر اختيارية وذلك وفقاً لما هو منصوص عليه في الفقرة 3 من المادة 14 من قانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم 6 لسنة 2000 وتعديلاته، في حين أن تطبيق التعليم الفني يكون إلزامياً، وفق أحكام المادة 17 من ذات القانون، ولكن هنالك ضعف في إلزام تطبيق التعليمات الفنية الإلزامية وذلك لعدة أسباب منها أن بعض التعليمات الفنية الإلزامية لا تحدد صراحة الجهة المخولة بالرقابة مثل التعليم الفني الإلزامي المتعلق في وسائل وأدوات الحماية الشخصية، عدم توفر القدرات الفنية والمادية لجميع الجهات الرقابية للرقابة على التعليمات الفنية الإلزامية، بالإضافة تضارب بعض التعليمات الفنية الإلزامية مع عدد من اللوائح التنفيذية الصادرة عن بعض الجهات المختصة.

3-3-3 الهدف من الإعداد

يهدف إعداد التعليم الفني إلى حماية صحة وسلامة الإنسان والحيوان والنبات، كما يهدف إلى سلامة البيئة، وحماية الأمن القومي، وحماية المستهلك من الغش والخداع والتدليس، وهي ذات الأهداف التي تسعى المواصفات إلى تحقيقها بالإضافة إلى دعم الاقتصاد الوطني وخطط التنمية والمساهمة في تأهيل الصناعة وتطويرها (المواصفات، 2000).

لذا فإن التعليمات الفنية الإلزامية تتطرق فقط إلى المتطلبات الأساسية الواجب تطبيقها لتحقيق هدف إعداد التعليم الفني، في حين أن المواصفات تتطرق إلى المتطلبات الأساسية، بالإضافة إلى المتطلبات الثانوية أو الاختيارية المرتبطة بالجودة المرتبطة بالجودة وتحسين الأداء كما تتطرق إلى المتطلبات المعلوماتية والمرتبطة بالمتطلبات التعريفية (EU, 2004).

وهذا الأمر معمول به في فلسطين، حيث تتضمن المواصفات الفلسطينية المتطلبات الأساسية، بالإضافة إلى متطلبات أخرى، في حين تكتفي التعليمات الفنية الإلزامية بالمتطلبات الأساسية التي تتعلق بحماية وسلامة البيئة، والإنسان والحيوان والنبات.

3-3 استخدام المواصفات كمرجعية للتعليمات الفنية الإلزامية

يحقق استخدام المواصفات كمرجع للتعليم الفني الإلزامي فوائد عديدة، منها (ISO/IEC 2007):

- ✧ تشكل المواصفة قيمة فنية ثرية، وذلك كونها تعد من قبل لجان فنية متخصصة. وبالتالي، فإن استخدام المواصفة كمرجع للتعليم الفني يعطيه ذات القيمة الفنية.
- ✧ يتم إعداد المواصفة من قبل أطراف عدة، وهي بذلك تلبي رغبات كافة الأطراف. وبالتالي، فإن استخدام المواصفة كمرجع للتعليم الفني الإلزامي يجعل منه قابلاً للتطبيق ومتوازناً مع كافة الرغبات.
- ✧ تقليل تكلفة الإعداد بالإضافة إلى توفير الوقت والجهد، حيث أن الجهد والتكلفة تكون قد بذلت في إعداد المواصفة، وبالتالي فإن استخدام المواصفة كمرجع سوف يمنع مضاعفة الجهد والتكلفة.
- ✧ قدرة المواصفات على تغطية كافة المواضيع التي من المفترض أن تكون ضمن التعليم الفني، حيث توفر مواصفات خاصة بالمنتج، وأخرى بالعملية الإنتاجية، وإدارة الإنتاج، والوسم والتغليف، بالإضافة إلى إيجاد المواصفات المرتبطة بالفحص والاختبار ومواصفات تقييم المطابقة.

ومن الممكن أن تكون المواصفة الفلسطينية مرجع أساسي لتعليمات الفنية الإلزامية الفلسطينية، كما يجدر الإشارة إلى أن التعليمات الفنية الإلزامية الفلسطينية تتخذ من التوجيهات الأوروبية مرجعاً لها، وهذا الأمر بحاجة إلى مراجعة لضمان قدرة المنشآت (ص.ص.م) في فلسطين على تحقيق تلك المتطلبات، كما يجدر الإشارة إلى أن هنالك

بعض التناقض بين المواصفات والتعليمات الفنية الإلزامية، وهذا الأمر يتطلب مراجعة المواصفات لتنسجم مع التعليمات الفنية الإلزامية في حال كان هنالك ما يبررها.

3-4 اتفاقية التجارة الحرة المتعلقة بالعوائق الفنية للتجارة

تسعى كافة الحكومات والشركات الصناعية في مختلف أقطار العالم إلى زيادة حجم صادراتها وصولاً إلى أسواق دولية جديدة، الأمر الذي يتطلب منها إرضاء أذواق ورغبات زبائنها السعرية وغير السعرية المرتبطة بجودة المنتجات. ونظراً لاختلاف دول العالم في مدى تطورها الاقتصادي وفي القوانين السائدة فيها، فإن كل دولة يمكن أن يكون لديها هيئة وطنية للتقييس، كما يمكن أن تختلف الحكومات، خاصة في طرق وأساليب تشريع التعليمات الفنية. وبذلك، فقد يكون المنتج راغباً في إتباع المواصفات والتعليمات الفنية الخاصة بالدولة المستوردة، مما يجعل الأمر في غاية الصعوبة ويشكل عائقاً أمام التجارة. ومن هنا، قامت سكرتاريا اتفاقية الجات بنشر تقرير لاحقاً لمفاوضات الأورغواي خلال الفترة ما بين العام 1986 والعام 1994. ويهدف هذا التقرير إلى تقليل عوائق التجارة، حين أشار إلى أن إزالة العوائق أمام التجارة سيؤدي إلى زيادة التجارة الدولية بقيمة 510 بليون دولار أمريكي في العام 2005. وتم تقسيم هذه العوائق إلى نوعين، عوائق جمركية وعوائق غير جمركية يندرج ضمنها المواصفات والتعليمات الفنية.

ظهرت منظمة التجارة الدولية WTO في العام 1995، وينتمي لها قرابة 145 دولة مسجلين كأعضاء أو مراقبين (UNIDO, 2006). كما أن الدولة العضو يجب أن توقع على اتفاقيات التجارة الحرة والبالغ عددها 29 اتفاقية. ومن هذه الاتفاقيات، اتفاقية تتعلق بالعوائق الفنية للتجارة TBT، التي تشترط أن تضمن الدولة العضو أنَ تعليماتها الفنية ومواصفاتها الفنية وإجراءاتها لتقييم المطابقة، لا تشكل عائقاً أمام التجارة. كما أنها تشترط معاملة المنتجات المستوردة بذات الأفضلية الممنوحة للمنتجات الوطنية.

تتكون اتفاقية TBT من خمس عشرة مادة وثلاثة ملاحق. وتتضمن هذه المواد التزامات الدولة العضو في WTO تجاه إعداد وتبني وتطبيق التعليمات الفنية والإخطار عنها، وإعداد وتبني وتطبيق المواصفات والإخطار عنها، حيث تلتزم الدولة العضو ممثلة بهيئتها الوطنية للتقييس بتطبيق ملحق تعليمات الممارسة الجيدة لإعداد وتبني وتطبيق المواصفات الملحق رقم 3، الذي يضمن ما يلي:

- ✧ أن تكون إجراءات إعداد المواصفات الوطنية أو التي تم إعدادها لا تشكل عائقاً أمام التجارة.
- ✧ أن تستخدم المواصفات الدولية كقاعدة في تطوير المواصفات الوطنية.
- ✧ أن تساهم الدول الأعضاء في إعداد المواصفات الدولية وضمان تناغم المواصفات الوطنية مع الدولية.
- ✧ أن تعلن الدولة العضو عن المواصفات والتشريعات المعتمدة.

كما تتضمن الاتفاقية الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الدول الأعضاء لتقييم المطابقة من حيث الإعلان عن إجراءات الفحص والتفتيش وعلامات المطابقة الواجب على المنتج تحقيقها لقبول المنتجات، بالإضافة إلى ضرورة توفير مركز للمعلومات بهدف نشر كافة المعلومات حول المواصفات والتعليمات الفنية الإلزامية وإجراءات المطابقة.

تشير اتفاقية العوائق الفنية إلى أنه يجب على الدول الإعلان عن أي اختلاف في المواصفة الوطنية عن المواصفات الدولية. كما يجب أن يكون هذا الاختلاف مبرراً، حيث يسمح باختلاف المواصفات الوطنية عن مثيلاتها الدولية في الحالات التالية (UNIDO, 2006):

- ✧ اختلاف الظروف المناخية من دولة إلى أخرى، وبالتالي اختلاف خصائص ومكونات المنتجات المستخدمة، أو طرق حفظها أو مدة صلاحيتها، وما إلى ذلك.
- ✧ التطور التكنولوجي المرتبط بتقنيات التصنيع والإنتاج، حيث يجب أن تكون المواصفة الوطنية قابلة للتطبيق، بحيث لا يمكن تبني مواصفة غير قابلة للتطبيق

من قبل المنتج الوطني وذلك لكون ذلك المنتج لا يملك الخبرة التكنولوجية المحددة في المواصفة.

- ✧ عدم وجود مواصفة دولية لاستخدامها كمرجع للمواصفة الوطنية.
- ✧ وجود أسباب عقائدية أو ثقافية، ومثال ذلك اشتراط عدم السماح للمنتجات التي يدخل الخنزير في تصنيعها في الدول الإسلامية، لتحريمه من قبل الدين الإسلامي.

لا تسمح ندرة الموارد ولا التطور التكنولوجي والاقتصادي في فلسطين إلا فرض العزلة الاقتصادية والتجارية في ظل اندماج الاقتصاديات العالمية، وصغر حجم الاقتصاد الفلسطيني، لذا كان الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية أمراً لا مفر منه، وبالتالي فإن فلسطين يجب أن تعترف باتفاقيات التجارة الدولية، ولكن يمكن لفلسطين الاعتراف بتردي الاقتصاد الفلسطيني مما يعطيها حق اتخاذ عدد من التدابير لحماية بعض المنشآت وبالتحديد المنشآت (ص.ص.م) في القطاعات الإنتاجية الوليدة أو المتعثرة، بالإضافة إلى اتخاذ عدد من التدابير اللازمة للحد من إغراق السوق، كما يتيح لفلسطين اللجوء إلى هيئة فض النزاعات في منظمة التجارة الدولية في حال اتخاذ إسرائيل إجراءات من شأنها أن تتعارض مع اتفاقيات التجارة الدولية أو أن تعيق التجارة بطريقة غير مبررة، كما يجدر الإشارة إلى أن فلسطين تسعى حالياً للانضمام لمنظمة التجارة الدولية.

3-5 بروتوكول باريس الاقتصادي

تم توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في العام 1994، وقد دخل الاتفاق حيز التنفيذ منذ توقيعه، وحددت مدة الاتفاق مبدئياً لخمس سنوات (تنتهي عام 1999) أو حتى يتم الاتفاق على إجراءات الوضع النهائي (كنفاني، 1996).

تتلخص أهم جوانب الاتفاق في كونه اتفاقاً اقتصادياً ينظم العلاقة التجارية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، حيث يتناول المواضيع المرتبطة بالسياسات التجارية والضريبية. كما يتناول السياسات المالية والنقدية، والمواضيع المرتبطة باستيراد وتصدير المنتجات الزراعية والحيوانات، إضافة إلى أنه يتطرق إلى العمالة الفلسطينية في إسرائيل والسياحة (بروتوكول باريس، 1994).

ميز الاتفاق السلع المستوردة بقوائم هي A1 و A2 و B. ولا بد من الإشارة هنا إلى ما يلي:

- تمثل السلع في القائمة A1 قوائم السلع المصنعة في الأردن ومصر خاصة وفي الدول العربية عامة، حيث تحدد هذه القوائم أسماء وكمية السلع المستوردة بالاتفاق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وبما يتناسب واحتياجات السوق الفلسطيني. وتترك عملية تحديد شروط استيراد السلع ومواصفاتها الفنية للطرف الفلسطيني للكميات المحددة في الكوتا فقط، حيث أن أي كميات إضافية خارج المحددة في الكوتا تخضع للمواصفات الإسرائيلية (بروتوكول باريس، 1994).
- تمثل السلع في القائمة A2 قوائم السلع المصنعة في الدول العربية والإسلامية ودول أخرى، وهي تحدد أيضاً كمية السلع المستوردة بالاتفاق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وبما يتناسب واحتياجات السوق الفلسطيني. كما أن شروط استيراد السلع ومواصفاتها الفنية متروك تحديدها للطرف الفلسطيني للكميات المحددة في الكوتا فقط، حيث أن أي كميات إضافية خارج المحددة في الكوتا تخضع للمواصفات الإسرائيلية (بروتوكول باريس، 1994).
- وتشمل القائمة B معدات وتجهيزات متعددة ومحددة بدقة لأغراض أعمال التربة والمقالع والبناء ولصناعات النسيج ولأعمال الخشب والمناولة، فضلاً عن المبردات والمعدات الكهربائية والمنتجات الصيدلانية. وتجدر الإشارة إلى أن الكمية المسموح باستيرادها ضمن هذه القائمة غير محددة، وأن مواصفات السلع المستوردة ضمن هذه القائمة يجب أن تخضع لمواصفات الجانب الإسرائيلي (كنفاني، 1996).

وبالتالي، فإن ذلك يجعل المنشآت (ص.ص.م) في فلسطين بحاجة إلى معرفة مواصفات المواد والسلع المستوردة، وذلك لضمان تحقيقها لتلك المواصفات لتضمن حصولها على ذات الأفضلية الممنوحة لتلك المستوردة من قبل المستورد الإسرائيلي. كما يتطلب من مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية مراعاة ذلك في إعداد مواصفات فلسطينية متناغمة تحقق مصالح المنتج والمستورد الفلسطيني.

كما يجدر الإشارة إلى أن الجانب الإسرائيلي لا تلتزم بمنح ذات الأفضلية للمصدر أو المستورد الفلسطيني الممنوحة للمصدر أو المستورد الإسرائيلي، حيث يضع الجانب إسرائيلي عددا من المعيقات التي تكون غير مبررة في مرات عديدة منها ما يسمى بمتطلبات الفحص الأمني والحجز وغيرها من إجراءات الإسرائيلية.

4- مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية وتقييم دورها

نتناول في هذا الجزء من الدراسة نشأة مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية ودورها في إعداد وتبني المواصفات والتعليمات الفنية وإنجازاتها على صعيد منح شهادات المطابقة والاعتماد، كما سنتطرق إلى انجازاتها الأخرى بجزء من التحليل والتقييم.

4-1 نشأتها

صدر قرار إنشاء مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية في تونس في العام 1994 بقرار من رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد مارست المؤسسة أعمالها في نهاية عام 1996 حيث اتخذت لها مقراً عاماً في مدينة نابلس، وفي العام 2000 صدر قانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم 6 والذي حددت فيه المادة 3 أهداف المؤسسة التي تتلخص في اعتماد أنظمة معينة للمواصفات والمقاييس تقوم على أسس علمية حديثة ومواكبة التطور العلمي في مجال أنشطة المواصفات وضبط الجودة، وفي تحقيق الحماية الصحية والاقتصادية والبيئية للمستهلك من خلال اعتماد المواصفات والمقاييس ومنح شهادات المطابقة، كما تهدف أيضاً إلى دعم الاقتصاد الوطني وخطط التنمية الاقتصادية وفي تأهيل الصناعة وتطويرها.

كما حددت المادة (4) من القانون بأن المؤسسة تختص بمهام من أهمها:

- إعداد واعتماد المواصفات والمقاييس الفلسطينية للسلع والمواد والخدمات وغيرها، ومراجعتها وتعديلها واستبدالها ونشرها، ويستثنى من ذلك الأدوية البشرية والأمصال.

- ✧ وضع نظام وطني للقياس وتوحيد وسائل القياس و طـــرق القيـــاس وتطويرهـــا و معايرة أدوات القياس وضبطها.
- ✧ منح علامات وشهادات المطابقة للتحقق مـــن المطابقـــة للمواصـــفات، واعتمـــاد مختبرات الفحص والمعايرة.
- ✧ اعتماد مراجع القياس الأساسية الوطنية لمعايرة أدوات القياس لدمغها أو ختمها.
- ✧ دعم وتشجيع الدراسات والأبحاث وعقد الدورات التدريبية في مجالات اختصاص المؤسسة.
- ✧ التعاون مع المؤسسات العربية والإقليمية التي تعمـــل فـــي مجـــال المواصـــفات والمقاييس.

وتدار المؤسسة من قبل مجلس إدارة يتكون من 12 عضواً يمثلـــون جهـــات حكوميـــة وغير حكومية ويرأس المجلس وزير الاقتصاد الوطني، كما ينوب عن رئيس المجلـــس رئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، كما أن 8 من أعضاء المجلس يمثلون القطاع الحكومي في حين أن 4 منهم يمثلون القطاع الخاص.

ويظهر من دراسة سابقة أن هناك تذمراً لدى البعض من أن المؤســـسة تقـــوم بـــبعض المهام التي تتناقض مع مهامها والتي تتخذ طابعاً رقابياً كمـــا تـــرى (جمعيـــة رجـــال الأعمال، 2009)، حيث نتفق مع هذا الرأي في بعض المجالات ونختلـــف معـــه فـــي مجالات أخرى، فمن خلال مراجعة المهام والصلاحيات وإنجـــازات المؤســـسة فـــإن المؤسسة لا تقوم بأي نشاطات رقابية وإنما تتعاون مع الجهات الرقابية للقيـــام بـــبعض المهام مثل التحقق من أجهزة تعبئة الوقود، والتحقق من موازين الكتل ومطابقة بطاقات البيان، إلا أنها تقوم بمهام يجب أن لا تكون ضمن مهامها مثـــل اعتمـــاد المختبـــرات، وإصدار التعليمات الفنية الإلزامية.

كما أن هنالك بعض الانتقادات الموجهة إلى مجلس إدارة المؤسسة، منها آليـــة اختيـــار وترشيح أعضاء مجلس الإدارة، ودور مجلس الإدارة، حيـــث يـــرى الـــبعض أن دور المجلس استشاري ولا يملك أي صلاحيات لاختيار وتعيين مدير عام المؤسسة (جمعية رجال الأعمال، 2009)، ونحن نتفق مع هذه الانتقادات ونضيف عليهـــا أن مؤســـسة

المواصفات والمقاييس الفلسطينية بحاجة إلى إدارة ذات عقلية قادرة على تسويق المؤسسة أمام الجهات صانعة القرار لتكون ضمن أولوياتها في رسم السياسات الاقتصادية لدورها المهم والمتميز في تنمية الاقتصاد الفلسطيني وتشجيع الاستثمار.

4-2 مهام المؤسسة انجازاتها وتحدياتها

كما أشرنا سابقاً، فقد حدد القانون مهام وصاحيات لمؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، وسنقوم فيما يلي بالتعرف على إنجازات المؤسسة وآليات عملها لتنفيذ هذه المهام، وتقييم دور المؤسسة في إنجاز هذه المهام، كما سنتطرق إلى التحدي الذي يعترضها في تنفيذ كل مهمة.

4-2-1 التوصيف

تقوم المؤسسة بإعداد وتبني المواصفات الفلسطينية وفق تعليمات إعداد المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم 1 لسنة 2003. وتحدد المؤسسة أولويات المواصفات من خلال الطلبات المستلمة ومن خلال استبانة توزع على الاتحادات الصناعية والتجارية، ويقوم بإعداد تلك المواصفات لجان توصيف متخصصة تمثل جهات حكومية ذات صلة ومؤسسات صناعية ومؤسسات أكاديمية، وتمر المواصفة بمراحل إعداد مصنفة إلى خمس مراحل هي الطلب، اللجنة، العرض، الاعتماد، والمراجعة، وتصدر المواصفة فعلياً بمصادقة مجلس إدارة المؤسسة عليها.

قامت المؤسسة حتى تاريخه بإصدار 950 مواصفة فلسطينية، في قطاعات مختلفة وكان العدد الأكبر من المواصفات في قطاع الصناعات الغذائية والإنشائية، وغالباً ما تستند المواصفات الفلسطينية في إعدادها إلى مواصفات دولية كمواصفات ISO، وIEC، وCodex Alimentarius، كما تستند إلى المواصفات الإسرائيلية، الأردنية، المصرية، السعودية وغيرها.

إن إصدار 950 مواصفة فلسطينية مازال غير كافٍ بوجهة نظر القطاعات الصناعية والتجارية والخدماتية في فلسطين (الطويل وولف، 2009)، كما أن المؤسسة بحاجة إلى أعادة دراسة آلية تحديد أولوياتها من المواصفات الفلسطينية من خلال تركيزها على القطاعات الأكثر أهمية للاقتصاد الفلسطيني، كما أن آلية إعداد المواصفات بحاجة إلى مراجعة لتتماشى والممارسات الدولية في ذات الخصوص وبالتحديد في تحديد أعضاء اللجان الفنية للتوصيف، ونسب تمثيلهم، وإدارة تلك اللجان (الطويل وولف، 2009)، حيث يلاحظ في تشكيلة اللجان الفنية الخاصة بالتوصيف غلبة القطاع الحكومي على القطاع الخاص مما يجعل المواصفات أقرب إلى كونها تعليمات فنية إلزامية من كونها مواصفات اختيارية.

ومن أهم التحديات التي تواجه المواصفات الفلسطينية هي ازدواجية المواصفات المطبقة في السوق الفلسطيني، واختلاف المواصفات الفلسطينية عن المواصفات الإسرائيلية وبالتحديد للسلع المستوردة والتي تخضع للفحص وفقاً لمواصفات الأخيرة، كما أن المواصفات المستخدمة من الجهات الرقابية في السوق يكون فيها ازدواجية أحياناً وقد أشرنا في الفصل الثاني إلى وجود بعض ازدواجية معايير تقييم الجهات الرقابية المستخدمة وبالتحديد في مدة صلاحية منتجات الألبان والمخللات.

كما أن تداخل الصلاحيات بين المؤسسات الحكومية تحدي آخر يواجه المؤسسة، حيث تقوم عدد من الجهات الحكومية بإصدار مواصفات أو تعليمات تختلف عن تلك المنصوص عليها في المواصفات، من هذه المواصفات على سبيل المثال ما يطلق عليه بعض منتجي سكاكر الأطفال بمواصفات وزارة التربية والتعليم العالي المسموح تداولها في المقاصف المدرسية.

أما التحدي الآخر الذي يواجه المؤسسة هي قدرتها على جعل المواصفات الفلسطينية مرجعاً فنياً للمشتريات والعطاءات الحكومية، فبالرغم من كون ذلك منصوص عليه في القانون إلى أن بعض الجهات الحكومية وبالتحديد البلديات لا تستخدم المواصفات كمرجع فني لمشترياتها وعطاءاتها (الطويل وولف، 2009). ومن الضروري الإشارة

أيضاً إلى أن المؤسسة عملت على إصدار قرار من مجلس الوزراء يقضي باستخدام المواصفات الفلسطينية كمرجع رئيسي في العطاءات والمشتريات الحكومية تنفيذاً لأحكام الفقرة 3 من المادة 17 من قانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم 6 لسنة 2000، وبالتالي واستناداً إلى هذه المواد القانونية والقرارات الوزارية تستطيع المنشآت (ص.ص.م) المطبقة للمواصفات بالحصول على الأفضلية في المشتريات والعطاءات الحكومية.

4-2-2 التعليمات الفنية الإلزامية

يصدر رئيس مجلس إدارة المؤسسة (وزير الاقتصاد الوطني) التعليمات الفنية الإلزامية بالتنسيق مع الوزير المختص وفق أحكام المادة 16 من القانون، حيث قامت المؤسسة بإصدار 24 تعليم فني إلزامي حتى تشرين أول 2009. وتصدر التعليمات الفنية الإلزامية وفقاً لآلية إعداد التعليمات الفنية الإلزامية رقم 1 لسنة 2004، حيث يتم إعداد هذه التعليمات من قبل لجنة تتكون من 8 أعضاء يمثلون وزارة الاقتصاد الوطني، الصحة، الزراعة، سلطة جودة البيئة، العمل، وزارة الأشغال العامة والإسكان، والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، وبرئاسة ممثل عن مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية.

وبالرغم من توقيع الوزير المختص على التعليمات الفنية الإلزامية يوحي بمسؤولية تطبيقه من الوزارة المختصة، إلا أن نصوص التعليمات الفنية الإلزامية لا تحدد الجهة المسؤولة عن التطبيق إلا بالعموميات (الطويل وولف، 2009).

إن التعليمات الفنية الإلزامية تستند في مرجعيتها إلى التوجيهات الأوروبية والتي في الغالب ما تكون مترجمة ترجمة حرفية مثل التعليم الفني الإلزامي المتعلق في معدات الحماية الشخصية رقم 23-2004، مما يجعل منها تعليمات فنية غير قابلة للتطبيق أحياناً، كما أن تحديد أولويات الحاجة إلى تعليمات فني إلزامية بحاجة إلى إعادة مراجعة لتتناسب واحتياجات المجتمع الفلسطيني، حيث أن كل تعليم فني إلزامي يحتاج

إلى ما يبرر وجوده من خلال دراسة خاصة بتقييم المخاطر، حيث ذكرنا في الفصل الثالث أهداف التعليمات الفنية الإلزامية.

وواحدة من أهم التحديات التي تواجه التعليمات الفنية الإلزامية هي صدور عدد من اللوائح التنفيذية عن الوزارات المختصة والتي تتعارض مع التعليمات الفنية الإلزامية والتي تخلق لدى المنتج أو التاجر تضارباً واضحاً.

ومن التحديات المهمة الأخرى التي تواجه التعليمات الفنية الإلزامية هي ضعف التطبيق أو غيابه الكامل ، كما أن تشكيلة اللجنة ومرجعياتها القانونية وآلية إعداد التعليمات الفنية الإلزامية وإدارتها بحاجة إلى مراجعة لتتناسب والممارسات الدولية في ذات الخصوص (الطويل وولف، 2009).

4-2-3 منح شهادات المطابقة

تقوم مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية وفقاً للفقرة 4 من المادة (6) بمنح شهادتي المطابقة الإشراف والجودة وفقاً لنظام علامة الجودة الفلسطيني رقم 1 لسنة 2004- الداخلي، حيث تمنح شهادة الإشراف للمنتوج النهائي بعد التحقق من مطابقته للمواصفة الفنية ذات الصلة، وقد قامت المؤسسة بمنح 159 شهادة إشراف حتى آب من العام 2009 ، حيث يبلغ عدد الشهادات المجددة منها 51 شهادة في حين أن باقي الشهادات مجمدة أو حولت إلى شهادة جودة أو سحبت. في حين تمنح علامة الجودة بعد التحقق من مطابقة المنتوج النهائي للمواصفة الفنية ذات الصلة ونظام إدارة المنتوج للمواصفة الفلسطينية م. ف 15-1997 أو م.ف 130-1997 المتعلقة في مصانع الباطون الجاهز، وقد قامت المؤسسة بمنح 73 شهادة جودة حتى تاريخ 2009/6/15 2009، حيث يبلغ عدد الشهادات المجددة منها 56 شهادة جودة.

كما تقوم بمنح شهادة المطابقة للمنتوج بناء على طلب المنتج أو الجهة ذات الاختصاص سواء حكومية أو خاصة، حيث تتحقق من مطابقة المنتوج للمواصفة الفنية ذات الصلة أو لتعليمات وتصريحات المنتج.

إن المؤسسة في منح شهادات المطابقة تستند إلى المرجع الـــدولي ISO/ IEC Guide 65، ولكن نظام علامة الجودة الفلسطينية بحاجة إلى مراجعة لضمان انسجامه الكامـــل مع المرجع الدولي.

كما يجدر الإشارة إلى أن عدد من المنشآت (ص.ص.م) تستطيع الانتفاع من شـــهادات الجودة الفلسطينية في تصدير منتجاتها إلى الدول التي تعترف بشهادة الجودة الفلسطينية من خلال اتفاقيات اعتراف متبادل بين مؤسسة المواصـــفات والمقـــاييس الفلـــسطينية، ومؤسسات التوصيف في تلك الدول مثل الأردن.

ومن أهم التحديات التي تواجه شهادات المطابقة الصادرة عن المؤسسة هو قدرتها على إثبات كفاءتها ومصداقيتها لمنح شهادات المطابقة للمنتوجات، حيث ذكر فـــي التقريـــر النهائي للمرحلة الأولى حول تحديد الاحتياجات للبنية التحتية الفلسطينية للجـــودة بـــأن ممثلي معظم القطاعات بحاجة إلى نظام له مصداقيته لمنح الشهادات للمنتجـــات لـــدعم نشاطاتهم التصديرية (الطويل وولف، 2009).

كما تشير الدراسة السابقة إلى حاجة القطاعات لأن يشمل نظام المطابقة منح شـــهادات المطابقة لنظم الإدارة حـــسب المواصـــفات ISO 9001، ISO 14001، GMP، ISO 22000، HACCP (الطويل وولف، 2009).

كما أن واحدة من التحديات التي تواجه المؤسسة بـــذات الخـــصوص أنهـــا لا تمتلـــك مختبرات فحص واختبار، وإنما تستخدم المختبـــرات المعتمـــدة أو مختبـــرات الـــدول المجاورة للتحقق من مطابقة متطلبات الفحص، مما يؤدي إلى ضـــعف قـــدرتها علـــى التحقق من مطابقة المستوردات للمواصفات الفلسطينية بسبب طـــول فتـــرة الفحـــص وارتفاع تكاليفه، ومن هنا يظهر حاجة المؤسسة إلى توفير مختبرات فحص وبالتحديـــد في المجالات غير المتوفر بها إمكانات فحص محلية.

4-2-4 المعايرة الصناعية والمترولوجيا القانونية

تقوم المؤسسة بتقديم خدمات معايرة أجهزة القياس على نطاق محدود حيث تملك مختبراً صغيراً مول سابقاً من قبل مؤسسة UNIDO ومؤسسة JICA ، حيث تقدم خدمات معايرة أجهزة قياس الطول، الضغط، الحرارة، الزمن، الرطوبة، وتعمل المؤسسة وفقاً لنظام القياس الوطني رقم 2 لسنة 2003، حيث تقدم المؤسسة حالياً بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الوطني والهيئة العامة للبترول خدمات التحقق من موازين الذهب وموازين المحلات التجارية، ومحطات الوقود.

وفي هذا السياق فإن المؤسسة بحاجة إلى تطوير إمكاناتها من خلال تزويدها بأجهزة قياس كافية لتغطية المجالات الأخرى وضمن المدى المقبول محلياً.

4-2-5 الاعتماد

تقوم مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية باعتماد مختبرات الفحص والمعايرة وفقاً لأحكام الفقرة 6 من المادة 4 من القانون، حيث يعرف الاعتماد بأنه اعتراف رسمي من قبل لجنة اعتماد المختبرات في مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية بأن مختبر الفحص قادر ومؤهل بالقيام بالفحوصات المحددة في ملحق اعتماده وفق مرجعيات وطرق الفحص المعترف بها دولياً، وقد قامت المؤسسة بمنح 33 شهادة اعتماد لمختبر، جدد منها 20 شهادة للعام 2009.

يواجه الاعتماد مشكلة حقيقية هي مشكلة القبول والاعتراف الدولي، حيث أن اعتماد المختبرات في مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية لا تنتمي إلى اللجنة الدولية لاعتماد المختبرات، والتي يتمتع أعضاؤها الكاملين بالاعتراف بأنظمة الاعتماد المطبقة من قبلهم مما يجعل الشهادات الصادرة عنهم باعتماد المختبرات مقبولة دولياً.

ويواجه الاعتماد تحديات تتعلق في بقائه داخل المؤسسة حيث ترى الممارسات الدولية أهمية فصله عن المؤسسة وذلك لضمان منحه مصداقية القرار واستقلاله، وبالتالي فإن

التحدي الأهم الذي يواجه اعتماد المختبرات في ذات الخصوص هو تطبيق الممارسات الدولية في ذات الصلة وذلك سعياً للاعتراف الدولي، وبالتالي تسهيل فرص قبول نتائج الفحص الصادرة عن المختبرات ومن ثم تسهيل عملية التصدير وفتح أسواق جديدة.

4-2-6 خدمات أخرى

حققت المؤسسة إنجازات مهمة على صعيد التعاون والعلاقات الدولية، حيث حصلت المؤسسة على عضوية مشارك في منظمة التوصيف الدولية ISO، بالإضافة إلى عضويتها في المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ولجانها الاستشارية، كما وقعت المؤسسة اتفاقيات تعاون و اعتراف متبادل مع عدد من الدول مثل الأردن ومصر والجزائر والإمارات العربية المتحدة وتركيا، إلا أنها بحاجة إلى مزيد من السعي إلى الاعتراف الدولي بباقي نشاطاتها وبالتحدي في مجال تقييم المطابقة واعتماد مختبرات الفحص.

كما قدمت مؤسسة المواصفات بالتعاون مع عدد من المؤسسات مثل بال تريد والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والاتحادات الصناعية التخصصية دورات تدريبية تعريفية بالمواصفات وكيفية الحصول على شهادات المطابقة، إلا أنها بحاجة إلى مزيد من التخصص والتركيز على احتياجات المنشأة (ص.ص.م) للتعريف بأهمية تطبيق المواصفات وتطبيقها، كما أنها بحاجة إلى حملات من التوعية والتعريف تستهدف المنشآت (ص.ص.م) وكذلك المستهلك.

كما أن من أهم الانتقادات الموجهة لمؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية و المؤسسات مثل بالتريد والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، واتحاد الغرف التجارية أن سياستها وبرامجها التدريبية لا تدعم منشآت (ص.ص.م) بشكل واضح حيث لا يوجد ما يمنحها الأفضلية على المنشآت الكبيرة.

5- تحليل مخرجات الدراسة

نتناول في هذا الفصل منهجية وضع الاستبانة، توزيعها وتحليل لمخرجاتها

5-1 منهجية الاستبانة

تم إعداد استبانة بغرض الإجابة على استفسارات الدراسة، فقد تم تحديد مجتمع العينة بأنها كافة المنشآت (ص.ص.م) المتواجدة في الأراضي الفلسطينية خلال فترة إعداد الدراسة، حيث تم أخذ عينة عشوائية من هذه المنشآت العاملة في محافظات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاعات إنتاجية مختلفة، حيث كان حجم العينة هو 368 منشأة موزعة على النحو التالي:

المحافظة	عدد الاستبانات الموزعة
رام الله	1-38
نابلس	39-86
بيت لحم	87- 107
طولكرم	108- 128
الخليل	129-185
جنين	186-225
أريحا	226-229
سلفيت	230-236
طوباس	237-242
سلفيت	243-256
شمال غزة	257-320
دير البلح	321-335
خانيونس	336-355
رفح	356-368

كما تم تقسيم الاستبانة إلى ستة أجزاء رئيسية، حيث تناول الجزء الأول أسئلة تمهيدية عامة كالعمر، المسمى الوظيفي، المشاركة في اتخاذ القرار، وتعريف بمنتجات المنشأة وعدد العاملين فيها، وسؤالين تصنيفيين. استفسر السؤال الأول عن تطبيق المواصفات من قبل المنشأة، في حين استفسر الثاني عن حصول المنشأة على شهادات تثبت المطابقة للمواصفات ذات الصلة بنشاط المنشأة.

سعى الجزء الثاني من الاستبانة إلى معرفة أسباب عدم تطبيق المواصفات، في حين عمل الجزء الثالث من الاستبانة على معرفة أي المواصفات الأكثر تطبيقاً (الفلسطينية، الإسرائيلية، الأردنية، المصرية، ISO، عربية أو غيرها)، بالإضافة إلى التعرف على مجالات تطبيق المواصفات في المنشأة، وأهم الأسباب التي تدفع المنشأة إلى تطبيق المواصفات.

كما يتطرق الجزء الثالث من استفسارات الاستبانة إلى الاستفسار عن رأي المستطلع، وفقاً لممارسته، حول دور تطبيق المواصفة في تقليل تكاليف الإنتاج من خلال تقليل كمية المنتجات غير المطابقة الداخلة في العملية الإنتاجية، وتقليل كمية المنتجات غير المطابقة. إضافة إلى آراء المستطلعين حول العلاقة بين تطبيق المواصفة وزيادة القدرة التنافسية وفتح أسواق داخلية وخارجية، بالإضافة إلى تجربة صاحب المنشأة في مقارنة تكلفة تطبيق المواصفات وعوائد تطبيق المواصفات.

تطرق الجزء الرابع من استفسارات الاستبانة إلى تحديد أسباب عدم الحصول على شهادة مطابقة تثبت مطابقة المنتوجات للمواصفات ذات الصلة. وتناول الجزء الخامس تحديد أسباب سعي المنشأة إلى الحصول على شهادة مطابقة. وفي الجزء السادس تم الاستفسار عن أهم الأسباب التي تواجه أو تعيق تطبيق المواصفات.

تم إدخال كافة مخرجات الاستبانات في نموذج التحليل الإحصائي SPSS بعد ترقيمها ومن ثم تحليلها إحصائياً من خلال حساب التكرار والمعدل.

5-2 تحليل النتائج

5-2-1 الجزء الأول

تم استطلاع آراء عاملين تراوحت أعمارهم ما بين 20-99 عاماً يعملون في 386 منشأة بمسميات وظيفية تغيرت بين مالك إلى عامل في المنشأة. وكانت النتائج على النحو التالي:

- إن 87.5% من المنشآت المستطلعة آراؤهم توظف اقل من خمسة عمال، في حين أن 6% من المنشآت توظف من 5-9 عمال، و1.8% من المنشآت توظف ما بين 10-19 عاملاً.
- إن 38.8% من المنشآت المستطلعة أرائهم تطبق منشآتهم المواصفات، في حين إن 56.5% من تلك المنشآت لا تطبق المواصفات. وهذه كما يتضح من نتائج الاستطلاع نسبة كبيرة جداً، الأمر الذي بحاجة إلى توصيات داعمة بهذا الخصوص.
- إن 22.1% من المنشآت حاصلة على شهادة تثبت جودة منتجاتها ومطابقتها للمواصفات ذات الصلة، في حين إن 73.4% من تلك المنشآت غير حاصلة على شهادة.

5-2-2 الجزء الثاني

أجاب على أسئلة الجزء الثاني العاملين في المنشآت التي لا تطبق منشآتهم المواصفات، وقد كان السؤال عن أسباب عدم تطبيق المواصفات في نشاطات المنشأة الإنتاجية والإدارية والمنتوج، وقد أجاب 51 مجيباً بأن أسبابهم لعدم تطبيق المواصفات بأنه لا توجد لديهم معلومات حول المواصفات الواجب تطبيقها من قبلهم، في حين أجاب 14 مجيباً منهم بأنهم غير مقتنعين بتطبيق المواصفات. وأجاب 109 منهم بأن زبائنهم لا تلزمهم بتطبيق المواصفات، وقد أجاب 12 شخصا بأن عدم وجود مواصفة فلسطينية

يمنعهم من تطبيق المواصفات، وأجاب مجيبان أن ما يمنعهم من تطبيق المواصفة هو تكلفة تطبيق المواصفة مقارنة بالمردود المادي، في حين أجاب باقي المستطلعة والبالغ عددهم 137 مجيباً في أنهم لا يحتاجون تطبيق المواصفات لأسباب أخرى منها خبرتهم وكفاءتهم في تحقيق متطلبات الزبائن دون الحاجة إلى مواصفات.

5-2-3 الجزء الثالث

أجاب على أسئلة هذا الجزء العاملين في المنشآت التي تطبق منشآتهم المواصفات، وقد كانت النتائج كما يلي:

- إن 41 مجيباً منهم يطبقون المواصفات الفلسطينية، في حين أن 4 مجيبين أشاروا إلى أنهم يطبقون المواصفات الإسرائيلية و3 منهم يطبقون المواصفات المصرية والأردنية، والمواصفات الدولية، أما المواصفات الأخرى المطبقة من المنشآت هي المواصفات التي تحددها الجهات الرسمية مثل جهات الترخيص، الوزارات المعنية مثل الصحة والاقتصاد الوطني والبلديات، أو مواصفات تحدد من قبل الزبون نفسه، وهذه المواصفات إما تعليمات إلزامية أو لوائح فنية وإما متطلبات ترخيص أو شروط تعاقد.
- إن 95 مجيباً من المستطلعة آراؤهم يستخدمون المواصفات في شراء المواد الخام، و100 يستخدمونها في تتبع العملية الإنتاجية، و108 يستخدمونها في تحديد خصائص المنتجات النهائية، و96 يستخدمونها في فحص المنتجات النهائية، و84 يستخدمونها في تحديد مواصفات التغليف والتخزين والنقل، و86 يطبقونها على نظمهم الإدارية، أما 9 منهم أجابوا بأنهم يستخدمونها في أغراض أخرى مثل معايرة أدوات القياس والإنتاج، وفي تتبع المنتوج بعد البيع.
- إن 112 مجيب من المستطلعة آراؤهم يرون أن هدفهم من استخدام المواصفات هو لأغراض تسويقية، في حين رأى 59 مجيباً أن تطبيق المواصفات وسيلة مناسبة لضمان ثبات الجودة، ورأى 19 مجيباً بأنها وسيلة مناسبة للتحقق من مطابقة عناصر الإنتاج والمواد الخام، وأجاب 109 مجيباً بأنها وسيلة مناسبة للتحقق من متطلبات المنتجات النهائية لمتطلبات الزبائن، في حين أجاب 26 بأنها وسيلة

مناسبة للتقليل من كمية المنتجات غير المطابقة، ورأى 37 مجيباً بأنها وسيلة مناسبة لزيادة الحصة السوقية و25 بأنها وسيلة مناسبة لفتح أسواق جديدة خارجية، وحدد 24 أسباباً أخرى منها الالتزام بمتطلبات الجهات الرسمية، أو متطلبات الزبون.

- ✧ إن 97 مجيباً يوافقون ويوافقون بشدة على أن تطبيق المواصفات في شراء المواد الخام يقلل من كمية المواد الخام غير المطابقة المستخدمة في العملية الإنتاجية، مقابل 18 مجيباً يعارضون ويعارضون بشدة و 35 مجيباً محايدين، وهذا يتفق مع الدراسات السابقة المشار إليها في الأدبيات.
- ✧ إن 115 مجيباً يوافقون ويوافقون بشدة على أن تطبيق المواصفات في العملية الإنتاجية يقلل من كمية المنتوجات غير المطابقة، في حين يعارض ويعارض بشدة 10 مجيبين كما أن عدد المحايدين هو 25، وهذا يتفق مع الدراسات السابقة المشار إليها في الأدبيات.
- ✧ إن 99 مجيباً يوافقون ويوافقون بشدة على أن تطبيق المواصفات يساعد في زيادة حجم المبيعات، بالمقابل يعارض ويعارضه بشدة 23 مجيباً، كما أن عدد المحايدين هو 28، وهذا يتفق مع الدراسات السابقة المشار إليها في الأدبيات.
- ✧ إن 75 مجيباً يعارضون ويعارضون بشدة أن تطبيق المواصفات يساعد في الوصول إلى أسواق خارجية جديدة، في حين يرى 39 خلاف ذلك، بينما كان عدد المحايدين 36 مجيباً، وهذا يتناقض والدراسات السابقة المشار إليها في الأدبيات، ويعزى ذلك لأسباب عدة منها، عدم انسجام المواصفات الفلسطينية مع المواصفات الدولية، و عدم قبول إجراءات تقييم المطابقة في فلسطين من الدول المصدرة لها، الإجراءات الإسرائيلية المعطلة لعمليات التصدير والاستيراد.
- ✧ إن 97 مجيباً يوافقون ويوافقون بشدة على أن تطبيق المواصفات مكلف مادياً، في حين يعارض ويعارض بشدة 31 مجيباً من المستطلعة آراؤهم، كما بلغ عدد المحايدين 22 مجيباً.
- ✧ إن 111 يعارضون ويعارضون بشدة أن تطبيق المواصفات غير مجدي من الناحية المادية، أي بمعنى أنهم يعارضون ان تكون تكلفة تطبيق المواصفة أعلى من المردود من التطبيق، في حين يوافق ويوافق بشدة 18 مجيباً، ويبلغ عدد المحايدين 19 مجيباً.

5-2-4 الجزء الرابع

أجاب على هذا الجزء من الاستبانة الأشخاص الذين أجابوا بأنهم غير حاصلين على شهادات جودة أو مطابقة، حيث أجاب 242 من المستطلعة أرائهم أنهم ليسوا بحاجة إلى الشهادة لأنها لا تمثل متطلب من متطلبات زبائنهم، في حين رأى 67 بأن ليس لديهم معلومات كافية حول كيفية الحصول على شهادة الجودة الفلسطينية، في حين أجاب 244 أنهم يرغبون في الحصول على شهادة الجودة الفلسطينية في حال رغبوا في الحصول على الشهادة.

5-2-5 الجزء الخامس

أجاب على هذا الجزء من الاستبانة الأشخاص الذين أجابوا بأنهم حاصلين على شهادات الجودة والمطابقة، حيث أجاب 13 منهم أنهم حاصلين على شهادة الجودة الفلسطينية، بينما أجاب 5 منهم بأنهم حصلوا على شهادة التيكن الإسرائيلية و6 حصلوا على شهادة الآيزو. وذكر الباقون أنهم حصلوا على شهادات أخرى تصدر عن الجهات الرقابية وجهات الترخيص المختلفة.

5-2-6 الجزء السادس

كان السؤال في هذا الجزء عن أهم الأسباب أو المشاكل التي تواجه أو تمنع تطبيق المواصفات، حيث أجاب 131 مجيباً أن قلة التشريعات والقوانين الملزمة للتطبيق هي السبب، في حين أجاب 187 أن قلة وعي المنشآت والعاملين فيها لأهمية المواصفات هو احد الأسباب، في حين رأى 147 مجيباً أن قلة وعي المستهلك هو العائق، كما رأى 96 مجيباً أن قلة توفر المواصفات الفلسطينية في بعض المجالات هو السبب، كما رأى 59 مجيباً أن عدم توفر إمكانات الفحص والاختبار هو السبب، وقد كانت هنالك أسباب أخرى كالحصار، وقلة الخبرة، والانقطاع عن العمل.

6- الاستنتاجات والتوصيات

من خلال ما تطرقنا له من خلال هذه الدراسة، وبعد تحليل لنتائج الاستبانة فإننا نخلص إلى النتائج والتوصيات التالية:

- إن 56.6% من المنشآت (ص.ص.م) المستطلعة آراؤهم في الاستبانة يطبقون المواصفات على منتجاتهم من السلع والخدمات والعمليات. وتؤثر هذه النسبة المرتفعة من المنشآت غير المطبقة للمواصفات سلباً على أداء السوق المحلي، حيث أن هذه المنشآت تنافس بطريقة غير متكافئة مع المنشآت التي تطبق المواصفات. إذ يترتب على تطبيق المواصفات تكاليف إنتاجية إضافية لا يتحملها المنشآت التي تطبق المواصفات. بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه المنشآت غير المطبقة للمواصفات في التأثير على سلوك المستهلك تجاه المنتوجات الوطنية، حيث أن عدم ثبات جودة الإنتاج وتدنيه يؤدي بالمستهلك إلى العزوف عن شرائها بالإضافة إلى فقد المستهلك الثقة بهذه المنتوجات. ولكون أن نسبة المنشآت غير المطبقة للمواصفات مرتفعة وتكاد تقترب من نسبة المنشآت المطبقة للمواصفات 38.8%، فإن ذلك يدفع بعض المستهلكين إلى تعميم عدم ثقتهم بجودة المنتوج الفلسطيني على كافة المنتوجات المنتجة من قبل المنشآت المطبقة للمواصفات وغير المطبقة للمواصفات، وبالتالي خسارة المنتوج المحلي أمام المنتوجات المستوردة والتأثير سلبياً على حصته السوقية، إن هذا الأمر يتطلب من جهات الترخيص والجهات الرقابية إلزام كافة المنشآت (ص.ص.م) بتطبيق حد أدنى من المواصفات المقبولة والتأكد من الالتزام بها، علماً بأن 24 مجيباً ممن أجابوا بأنهم يطبقون المواصفات أشاروا إلى أن هدفهم من تطبيق المواصفات هو الالتزام بمواصفات جهات الترخيص والرقابية.

- إن 51 مجيباً من المنشآت (ص.ص.م) أشاروا إلى أن سبب عدم تطبيقهم للمواصفات هو عدم معرفتهم بالمواصفات اللازم تطبيقها في مجال عملهم. ومن

هنا لا بد من الإشارة إلى أن مسؤولية نشر المواصفات والإعلان عنها وتعريف ذوي العلاقة بها، هي من مسؤولية مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية باتحاداته التخصصية وغيرها من المؤسسات والهيئات التي ترعى المنشآت. لذا، فإن هذا الدور بحاجة إلى مراجعة وإلى إعادة وضع خطة لتعريف أصحاب المنشآت بالمواصفات.

- إن تطبيق المواصفات يساعد في التقليل من تكاليف الإنتاج ويزيد من القدرة التنافسية، حيث أن تطبيق المواصفات يقلل من استخدام عناصر الإنتاج غير المطابقة بمعدل 13.34% حيث وافق على ذلك 97 مجيباً من المستطلعة آرائهم ، كما أنه يقلل من كميات المنتجات النهائية غير المطابقة بمعدل 33.78% وقد وافق على ذلك 115 مجيباً من المستطلعة آرائهم، كما أن تحقيق منتجات المنشآت (ص.ص.م) من السلع والخدمات والعمليات للمواصفات يؤدي إلى زيادة حجم المبيعات بما معدله 10.6% حيث وافق على ذلك 99 مجيباً من المستطلعة آراؤهم.

- إن 75 مجيباً من المستطلعة آراؤهم يرون أن تطبيق المواصفات لا يساعد في فتح أسواق خارجية جديدة مقابل 10.2% يرون عكس ذلك، وقد يعزى ذلك في فلسطين إلى عدة أسباب منها الاتفاقيات الاقتصادية كبروتوكول باريس الاقتصادي والإجراءات الإسرائيلية على المعابر التي تعيق عملية تصدير المنتجات الفلسطينية إلى العالم ولا تعطيها ذات الأفضلية الممنوحة للمنتوجات الإسرائيلية، بالإضافة إلى مدى قبول المواصفات الفلسطينية وانسجامها مع المواصفات المطلوبة في الدول المنوي التصدير لها بالإضافة إلى مدى قبول الإجراءات الفلسطينية للتحقق من مطابقة المنتوجات المنوي تصديرها لمتطلبات المواصفات بمعنى مدى قبول نتائج الفحص الصادرة عن المختبرات الفلسطينية ومدى الاعتراف بشهادة الجودة الفلسطينية، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في فلسطين إذا ما قورنت بتكاليف الإنتاج في عدد من الدول المجاورة، الأمر الذي يتطلب من صناع القرار مراجعة السياسات الاقتصادية من خلال تطوير الاتفاقيات التجارية بما يخدم مصلحة

وصول المنتوجات الوطنية إلى الأسواق العالمية ضمن إجراءات وشروط مقبولة دولياً، كما يجب أن تسعى مؤسسة المواصفات والمقاييس إلى إعادة مراجعة سياساتها في إعداد وتبني المواصفات لضمان انسجام وتناغم المواصفات الفلسطينية مع المواصفات الدولية والسعي جاهدة إلى الاعتراف الدولي بإجراءاتها لمنح شهادات المطابقة.

- إن تطبيق المواصفات مكلف من الناحية المادية حيث وافق على ذلك 97 مجيباً من المستطلعة آراؤهم في حين عارض ذلك 31 مجيبا كما أن معدل الزيادة المترتبة على تطبيق المواصفات تصل إلى 6.26%، إلا أن تطبيق المواصفات مجدي من الناحية المادية بمعنى أن المردود من تطبيق المواصفات يفوق تكلفة تطبيق المواصفات حيث وافق على ذلك 111 مجيباً من المستطلعين مقابل 19 مجيباً يعارضون ذلك.

- إن من أهم الأسباب التي تعيق تطبيق المواصفات من قبل المنشآت (ص.ص.م) هي قلة وعي العاملين في تلك المنشآت إلى أهمية المواصفات، ومن هنا يأتي أهمية دور المواصفات والمقاييس الفلسطينية في نشر الوعي والمعرفة لأهمية المواصفات وتطبيقها الأمر الذي يتطلب منها مراجعة سياساتها في ذات الخصوص واستخدام لوسائل وأدوات أكثر نجاعة لتحقيق غايات نشر ثقافة المواصفات والجودة، وفي هذا الخصوص فإننا نوصي بأن تكون هذا الوسائل والأدوات موجهة أيضاً إلى المستهلك أو الزبون وعدم الاكتفاء بأصحاب المنشآت فقط حيث يرى أصحاب المنشآت (ص.ص.م) أن قلة وعي المستهلك لأهمية المواصفات واتخاذه من السعر كمعيار أول ووحيد أحياناً لتحديد مشترياته سبباً في عزوفهم عن تطبيق المواصفات، ومن الأدوات والوسائل المقترحة أن تقوم المؤسسة باستخدام وسائل إعلانية تعريفية بالمؤسسة ومواصفاتها من خلال نشرات دورية، وحملات تعريفية، بالإضافة إلى أهمية التعاون مع مؤسسات مثل الاتحادات الصناعية و الغرف التجارية ومؤسسة بالتريد لعقد دورات تخصصية تستهدف المنشآت (ص.ص.م) بالتحديد.

- من الأسباب الأخرى التي تعيق تطبيق المواصفات من قبل المنشآت (ص.ص.م) هو قلة التشريعات والقوانين الملزمة لتطبيق المواصفات حيث أشار إلى ذلك 131 مجيباً من المستطلعة آرائهم، وبهذا الخصوص فإننا نوصي بإعادة مراجعة القوانين المتعلقة بالمشتريات الحكومية من خلال تحديد المواصفات الفلسطينية المرجع الفني لتقييم تلك المنشآت، بالإضافة إلى مراجعة وتفعيل القوانين المتعلقة بالرقابة على تطبيق المواصفات، حيث أن ضعف الرقابة على الأسواق وبالتحديد ضعف رقابة على المنتوجات المستوردة رخيصة الثمن غير المطابقة للمواصفات، يدفع بالمنشآت (ص.ص.م) إلى عدم تطبيق المواصفات لمنافسة تلك المنتوجات المستوردة من خلال توفير تكاليف تطبيق المواصفات وتكاليف إثبات المطابقة، إن وزارة الاقتصاد الوطني حالياً تعمل على تشكيل لجنة لتنظيم السوق المحلي وتفعيل دور الرقابة وهذا أمر في غاية الأهمية إلا أننا نوصي بضرورة وضع نظام شامل للرقابة يضمن من خلاله ضبط المنتوجات المستوردة والمحلية في آن واحد، وعدم الاكتفاء بمراقبة المنتوجات المحلية فقط حيث يرى بعض المنتجين أن الرقابة على المنتوجات المصنعة محلياً أكبر من تلك المطبقة على المنتوجات المستوردة و بالتحديد الإسرائيلية والصينية، وأن المواصفات والمرجعيات المستخدمة في الرقابة على المنتوجات المصنعة محلياً هي أشد من تلك المستخدمة في الرقابة على المنتوجات المستوردة، ومثال ذلك ما ذكر في الدراسة عن مدة صلاحية الألبان والمنتجات المخللة.

- تواجه المنشآت (ص.ص.م) صعوبات في تطبيق المواصفات تتعلق قلة مختبرات الفحص ووسائل تقييم المطابقة المعترف بها محلياً ودولياً، ومن هنا فإننا نوصي بضرورة تشجيع الاستثمار في مجال إنشاء مختبرات الفحص أو إنشاء مختبرات مركزية للفحص، حيث نرى أن إنشاء مثل هذه المختبرات واعتمادها ضمن إجراءات دولية تحظى بالقبول والاعتراف الدولي يساهم في رفع قدرتها التصديرية وبالتالي رفع الحافز لتطوير المنتوجات الفلسطينية وتطبيقها لأفضل المواصفات المقبولة دولياً لتحظى بالمنافسة في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى أننا نرى أن وجود مثل هذه المختبرات سيعمل على حماية السوق الفلسطيني من المنتوجات

غير المطابقة. وتجدر الإشارة هنا والتذكير أن تحديد شروط الاستيراد والمواصفات الفنية للمنتوجات المستوردة وفقاً لقوائم السلع A1، وA2 هي من صلاحية السلطة الوطنية الفلسطينية وبالتالي فهي لا تفحص من قبل الجانب الإسرائيلي، وبالتالي فإن عدم توفر أجهزة وأدوات الفحص يعيق عملية مراقبة مطابقتها للشروط والمواصفات الفنية الفلسطينية، كما نوصي بأن تقوم المؤسسة بمراجعة إجراءاتها في منح شهادة المطابقة والاعتماد وإعادة بنائها بما يتناسب والممارسات الدولية وذلك سعياً إلى الانضمام إلى منظومة القبول والاعتراف الدوليين.

- إن عدم أو قلة توفر المواصفات الفلسطينية في بعض قطاعات عمل المنشآت (ص.ص.م) سبباً آخر من الأسباب التي تمنع تلك المنشآت من تحقيق المتطلبات، ومن هنا فإننا نوصي بأن تقوم بإعادة تحديد أولويات الاحتياجات من المواصفات باستخدام مؤشرات اقتصادية مثل حجم مساهمة القطاع في الدخل القومي، ومؤشرات أخرى ترتبط بالحاجة الوطنية لأغراض السلامة و تشجيع الاستثمار على سبيل المثال، وحاجات المنشآت (ص.ص.م) بالتحديد، كما نوصي بتبني المواصفات الدولية في حال عدم وجود ما يمنع ذلك فنياً وذلك بهدف إعطاء المواصفة الفلسطينية أفضلية القبول الدولي وبالتالي قبول المنتوجات المطابقة لها.

المراجـــــع

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. التعداد العـــام للـــسكان والمـــساكن والمنـــشآت 2007، المنشآت الاقتصادية، النتائج النهائية. رام الله، فلسطين. 2008.

الخلف، خالد. التقييس الحديث، الهيئة السعودية للمواصفات والمقـــاييس والجـــودة، الريـــاض، المملكة العربية السعودية، 2003 أ.

_____، المواصفات والمقاييس بين بدايات الأمس وإنجازات اليوم في المملكة العربية السعودية، الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003 ب.

الطويل، أنور. ولف، مايكل. التقرير النهائي لتحديد الاحتياجات للبنية التحتية الفلسطينية للجودة – المرحلة الأولى، فلسطين، 2009.

عبد الحليم، بسام. تكاليف الجودة الملازمة للعمليات الإنتاجية في قطاع الصناعات الغذائية فـــي فلسطين: بناء نموذج لاحتساب التكاليف وتطبيقه على حالة دراســـية عمليـــة، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2005.

عيشوني، محمد. أساسيات قياس الأبعاد في ضوء معايير الجـــودة العالميـــة الآيـــزو 9000، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.

قانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم (6) لسنة 2000.

قانون تعديل بعض أحكام قانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم (3) لسنة 2004.

مركز تطوير القطاع الخاص. مؤسسة المواصفات والمقـــاييس: متطلبـــات الأطـــر القانونيـــة والتنظيمية، مركز تطوير القطاع الخاص، نابلس، 2009.

مركز تحديث الصناعة، قطاع الصناعات الغذائية في فلـــسطين، الاتحـــاد العـــام للـــصناعات الفلسطينية، فلسطين، 2005.

_____، قطاع الصناعات النسيجية والملابس في فلسطين، الاتحـــاد العـــام للـــصناعات الفلسطينية، فلسطين، 2005.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس. كنفاني، نعمان. العلاقات التجاريـــة بـــين فلسطين وإسرائيل: منطقة تجارة حرة أم اتحاد جمركي؟. رام الله، 1996.

مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية (2009)، www.jism.gov.jo.

مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، تعليمات اعتماد المواصفات الفلـــسطينية (1) لـــسنة (2003).

_____، نظام القياس الوطني رقم (2) لسنة 2003.
_____، آلية إعداد التعليمات الفنية الإلزامية (1) لسنة 2004.
_____، نظام علامة الجودة الفلسطيني رقم (1) لسنة 2004– الداخلي.

BSI (2005). The Empirical Economics of Standards, DTI ECONOMICS PAPER NO.12, available: http://www.berr.gov.uk/files/file9655.pdf
DIN (2000). Economic benefits of standardization, the German institute for standardization, Beuth Verlag. available: http://www.din.de/sixcms_upload/media/2896/economic_benefits_standardization.pdf
ISO, IEC (2007), Using and Referencing ISO and IEC Standards for Technical Regulation, Geneva- Switzerland.
ISO/IEC Guide 2 (1996) & (2004).
UNIDO, (2006 A). Role of standards, A guide for small and medium sized enterprises, Working paper, UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION, Vienna.
_____, (2006 B). Product quality, A guide for small and medium sized enterprises, Working paper, UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION, Vienna.
WTO (1994). Agreement on Technical Barriers to Trade, available: http://www.wto.org/english/tratop_e/tbt_e/tbt_e.htm